

مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط

أثر تطبيق نظام الكوتا على التمثيل للبرلماني للمرأة:

دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا فى الفترة بين عامي (2005-2015)

إعداد:

مونيكا مينا مرقص القمص

حقوق النشر محفوظة - لمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط - سبتمبر - أيلول 2017

الصفحة	العنوان
5	المقدمة
8	المشكلة البحثية
9	أهمية الدراسة
9	أهداف الدراسة
10	تحديد الدراسة
10	الأدبيات السابقة
15	الإطار النظري والمفاهيمي
20	المنهج
22	أدوات جمع المادة العلمية
24	الفصل الأول
25	المبحث الأول
30	المبحث الثاني
35	الفصل الثاني
36	المبحث الأول
42	المبحث الثاني
48	الفصل الثالث
49	المبحث الأول
54	المبحث الثاني
58	الخاتمة

61	التوصيات
63	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

الجدول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	عدد النساء المصريات (المرشحات والفائزات) في الانتخابات البرلمانية من 1987 حتى 2005	37
2	التغير الواقع في التمثيل البرلماني للمرأة الفرنسية بين انتخابات 2002 و 2007	44

الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	عدد النساء المرشحات كمستقلات مقابل المرشحات عن احزاب 2010	39
2	عدد المرشحات على مقاعد الكوتا مقابل عدد المرشحات على الدوائر المفتوحة 2010	40
3	نسب ترشيح الاحزاب نساء عنها في انتخابات 2010	41
4	عدد المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب الفرنسية ونسب النساء فيها مقابل الرجال (2007)	45
5	التمثيل البرلماني للمرأة في ظل غياب قانون الكوتا(2011)	52
6	نسب تمثيل النساء في البرلمان الفرنسي(2012)	55
7	تمثيل النساء في البرلمان الفرنسي 2012 داخل الكتل الحزبية	56

الإطار العام للدراسة

• مقدمة:

تسعى الدول بشتى الطرق لتطبيق الديمقراطية وترسيخ مبادئها من خلال طرق عدة منها تقليل المركزية وحماية الحقوق الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وحرية التعبير, كما يأتى على رأس تلك الطرق والمبادئ المساواة, فمبدأ المساواة هو أحد المبادئ الجوهرية للوصول الى الديمقراطية وتحقيق مجتمع متجانس مستقر, حيث تأتي المرأة كعنصر مهمش فى المجتمعات ليغلب عليها الطابع الذكوري. فى حين أن المرأة تمثل عنصر فعال وهام فى المجتمع إن لم يكن أغلبه لذلك مساواة المرأة بالرجل وإتاحة الفرصة لها للمشاركة فى المجال العام والحياة السياسية خطوة هامة للتحسين من الاوضاع المجتمعية والاتجاه بالدولة نحو واقع سياسي, واقتصادى واجتماعى أفضل لتمكيها من تحقيق خطط التنمية المستدامة.

لذلك تكتسب قضية المشاركة السياسية للمرأة أهمية خاصة واستثنائية فى الوقت الراهن نظرا لما ذكرناه فيما سبق من توضيح دورها الهام فى إعادة البناء والاسهام الفعال فى التغلب على الكثير من المعضلات التى يعانى منها المجتمع. لكننا لا يجب أن نغفل ان المشاركة السياسية للمرأة أيضا رهن الطبيعة الاجتماعية للمجتمع التى تعيش فيه وثقافته السياسية خاصة فيما يرتبط منها بمفهومي الحرية والديمقراطية. كما تأتي المشاركة السياسية للمرأة فى صور متعددة ومختلفة منها المشاركة الانتخابية والانضمام أو تشكيل منظمات المجتمع المدني, أو التمثيل البرلمانى والحكومى للمرأة, ولا نستطيع التحدث عن المشاركة السياسية للمرأة دون النظر إلى دورها داخل الأحزاب السياسية التى تمثل الوعاء السياسى للمشاركة السياسية فإنها المساحة

الفعالة المشكلة للكوادر السياسية بما فيها النسائية بل أنها المنفذ للانخراط فى العمل السياسي و الحزبى والبرلمانى.¹

تواجه المرأة صعوبات مختلفة عند محاولاتها للعمل بالمجال العام والسياسي و تحديات عدة لذلك ولا بد أن يأتي القانون حاميا لتلك الحقوق حيث من المفترض أن تجد المشاركة السياسية للمرأة أساسها فى ظل مقتضيات الدساتير المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية خاصة التى تسعى للمساواة بين المواطنين فى الحقوق و الواجبات. وبناء على ذلك اهتم المجتمع الدولى بقضايا المرأة محاولا أن يعالج ما تعاني منه من تهميش وتمييز مما قد يعكس سلبيًا على ارادته فى الاتجاه العالمى نحو الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان, فترجم ذلك الاهتمام الى معاهدات واتفاقيات دولية جاءت فى فترات زمنية مختلفة , فعلى سبيل المثال الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة, وبرنامج عمل بكين الصادر عن المؤتمر العالمى حول المرأة المنعقد بالصين عام 1995 والذى تم التصديق عليه من قبل 189 دولة, بالإضافة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2003 الخاص بتنفيذ إعلان الألفية التابع للأمم المتحدة, كما أكد على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مما جعل الهدف المحدد لعامى 2005 و 2015 هو القضاء على التفاوت بين البشر.²

أما على المستوى الوطنى أو المحلى فسعت الدول لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة خاصة البرلمانية باتباع نظام الحصص أو ما يعرف بنظام الكوتا , و يتنوع ذلك النظام بين نظام الحصص المحدث بموجب الدستور و نظام الحصص المحدث بمقتضى القانون الانتخابى , و ف كلتا الحالتين فهو يسمح للمرأة

¹عاطف إسماعيل, "المرأة المصرية و واقع المشاركة", الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان, 20 مايو 2009, متاح على: <http://www.anhri.net/egypt/easd/2009/pr0521.shtml>.

²حماده محمد عطيه عبدالرحمن, "المشاركه السياسيه للمرأة فى البرلمان: دراسه مقارنة لدور المرأة فى البرلمان الاسرائيلى والمغربى", المركز الديمقراطى العربى, 26 فبراير 2016, متاح على: <http://democraticac.de/?p=28267>.

بالمنافسة على عدد مقاعد مخصصة بينما نظام الحصص الحزبي يقضى بترشيح نسب محددة من المرأة فى اللوائح الانتخابية المحلية أو البرلمانية و قد يكون اختياريا من قبل الحزب أو اجباريا بموجب نص قانونى.³

ومن خلال ما سبق يتضح الأهمية الجوهرية للمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها البرلماني العادل فى تحقيق التقدم والاستقرار وتفعيل الديمقراطية لذلك تهتم تلك الدراسة بمعرفة مدى فعالية نظام الكوتا والذي يعتبر احد وسائل سعى الدولة لخلق مساحة اكبر لتمثيل المرأة برلمانيا. فنجد على سبيل المثال مصر فى عام 2010 تم إصدار قانون بتخصيص 64 مقعدا للمرأة فى البرلمان المصرى بجانب المقاعد التى يمكن ان تحصل عليها شأنها شأن الرجل, ثم بعد قيام ثورة يناير 2011 تم الغاء هذا القانون وإصدر المجلس العسكرى مرسوم بالاكْتفاء بأن تكون فى كل قائمة انتخابية امرأة مرشحة, ولكن جاء دستور 2014 ليضمن للمرأة 70 مقعدا حيث تضمن 56 مقعدا عبر المغلقة المتنافسة، و 14 مقعدا عبر التعيين (حيث يلزم القانون أن تشكل النساء نسبة التى سيتم تعيين أعضائها بموجب قرار من رئيس الجمهورية).⁴

أما فرنسا وهى الحالة الأخرى التى ستقوم الدراسة ببحثها فمن الدول القليلة التى اعتمدت قانون المناصفة وهو القانون رقم 493 الصادر فى يونيو 2000, فيقوم بفرض نسبة 50 % من المرشحين من كلا الجنسين على اللائحة بالتناوب, وكان لذلك القانون اثره الايجابى على التمثيل البرلماني للمرأة فى فرنسا.⁵

• المشكلة البحثية:

نظرا لاهتمام الدول بمختلف حكومتها بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تمثيلها البرلماني واعتبارها خطوة من مسيرتها نحو الديمقراطية و تمثيل كافة فئات المجتمع و عناصره فى الحياة السياسية مما يحقق الاستقرار, متخذة القوانين وسيلة لتشجيع تلك المشاركة مثل قوانين الحصص التمثيلية للمرأة. إلا ان تمثيل

³نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم", نظرة للدراسات النسوية, 28 إبريل 2013, متاح على:

<http://nazra.org/2013/04>.

⁴مليكة الصروح, المرأة فى القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية, (القاهرة: منظمة المرأة العربية, 2016), ص 57.

⁵فريدة غلام, "دراسة بريطانية عن التمثيل السياسي للمرأة: الكوتا عامل حاسم", الحوار المتمدن, 2004, العدد: 1044,

متاح على: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27923>.

المرأة فى البرلمان يختلف أيضا من دولة لأخرى، و هذا ما تدور حوله المشكلة البحثية لماذا تختلف نسب تمثيل المرأة فى البرلمان فى مصر مقارنة بفرنسا !

- وبالتالي يصبح التساؤل الرئيسى للدراسة: ما أثر تطبيق نظام الكوتا على تمثيل المرأة فى البرلمان فى مصر مقارنة بفرنسا خلال الفترة 2005 حتى 2015 ؟
ومنه تتبثق ثلاث اسئلة فرعية من هذا التساؤل الرئيسى و هما:

- 1- ما هى طبيعة النظام السياسى و طبيعة النظام الانتخابى بالإسساس فى مصر مقارنة بفرنسا من 2005 إلى 2015؟
- 2- إلى أى مدى أثر نظام الكوتا على نسبة ترشح و تمثيل المرأة للبرلمان و دورها فى مصر مقارنة بفرنسا من 2005 إلى 2010؟
- 3- بعد التغييرات السياسية التى شهدتها مصر، ما هو الدور الذى لعبه نظام الكوتا فى ارتفاع او انخفاض نسب تمثيل المرأة المصرية برلمانيا مقارنة بفرنسا فى الفترة (2011-2015)؟

• أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذه الدراسة "الأهمية العلمية" حول أهداف نظرية تتعلق بإثراء البحث العلمى بشكل عام و المكتبة العربية بشكل خاص فى القسم المرتبط بالتمثيل البرلمانى للمرأة، حيث أصبح موضوع التمثيل البرلمانى للمرأة قضية تشغل باحثى العلوم الاجتماعية لتحديد أسباب اختلافها من دولة لأخرى بشكل عام و العوامل التى تساعد فى زيادة نسب تمثيل المرأة برلمانيا خاصة ما يتعلق بتأثير نظم الكوتا، للوصول الى نظريات تحكم مدى تأثير تلك النظم مما يمكنهم من تقديم توصيات للدول المختلفة وخاصة العربية للارتفاع بنسب تمثيل المرأة فى البرلمان الى اعلى نسب ممكنة تعكس حجمها الحقيقى فى المجتمع.

أما عن "الأهمية التطبيقية"، تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية إنطلاقا من قدرتها فى تحديد الأثر الذى يشكله نظام الكوتا على نسب تمثيل المرأة فى البرلمان فى ظل ظروف مختلفة من الثقافة المجتمعية والسياسية بالمقارنة بين مصر وفرنسا، مما يمكنها من الربط بين النظرية و الواقع، الأمر الذى يمثل المؤشر الأهم لفعالية قدرة المرأة على الاندماج فى العمل السياسى كما يعتبر البرلمان الهيئة التشريعية الأهم فلا بد من

التأكد بأن جميع الفئات ممثلة فيه على قدر متناسب. بالإضافة لأهمية الدراسة بالنسبة للدول العربية على وجه الخصوص و التي تعاني من تراجع فى مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة و تمثيلها برلمانيا كما يستطيعوا ان يسترشدوا بالدراسة لمعرفة كيفية تطبيق نظام الكوتا فى بيئة تجعله أكثر فعالية.

• أهداف الدراسة:

- ✓ معرفة مدى تأثير النظام الانتخابي على فعالية تطبيق نظام الكوتا و تمثيل المرأة برلمانيا.
- ✓ تسعى الدراسة لمعرفة مدى تأثير نظام الكوتا على تمثيل المرأة فى البرلمان.
- ✓ تحديد نسب تمثيل المرأة فى البرلمان المصرى مقارنة بالبرلمان الفرنسى.

• الإطار الزمنى و المكانى:

➤ الإطار المكانى: جمهورية مصر العربية و فرنسا , حيث تعتبر فرنسا دولة أوروبية متقدمة لذلك يمكن تتبع مدى اختلافها عن مصر فى نسبة تمثيل النساء برلمانيا و مدى تأثير نظام الكوتا بها, فى حين ان مصر تتبع ايضا نظام الكوتا و خاصة انها فى كثير من الاحيان تستورد مصر و تتشابه معظم قوانينها من القوانين الفرنسية, مع تشابه النظاميين الانتخابيين الى حد ما بزيادة نظام القائمة المتبع فى مصر , كما يمكن الاستفادة من الواقع الفرنسى للعمل على زيادة نسبة تمثيل المرأة المصرية فى البرلمان المصرى.

➤ الإطار الزمنى: يقع المدى الزمنى للدراسة من 2005 حتى 2015, فتبدأ الدراسة من عام 2005 وفى تلك الفترة جرت انتخابات برلمانية و لم يكن هناك نظام كوتا يتبع لتمثيل المرأة حتى أقر قانون الكوتا الجديد فى 2009 ثم نرى أثره فى الانتخابات البرلمانية التى تم عقدها فيما بعد فى 2010. لتأتى ثورة يناير فى 2011 فيتطور الوضع السياسى المصرى بأكمله وتحدث تغيرات قانونية ودستورية عدة حتى إقرار دستور 2014 الجديد مع تحديد نسبة كوتا لتمثيل المرأة.

أما في فرنسا فقد تم اتباع نظام الكوتا منذ 2001 عام, كما تم تعديله في عامي 2003 و 2007 فجرت انتخابات برلمانية فرنسية في عام 2007 فيمكن معرفة مدى تأثير نظام الكوتا في تلك الانتخابات كما يمكن أيضا المقارنة بالانتخابات التي تم عقدها في 2012.

مراجعة الأدبيات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع تمثيل المرأة برلمانيا وانتشار ما يسمى نظام الكوتا في الكثير من دول العالم أملا في ضمان تمثيل جميع الفئات المجتمعية في البرلمانات الممثلة للسلطة التشريعية خاصة المهمشة والاقلية، فتعددت الدراسات المتناولة للموضوع سواء من الناحية النظرية او التطبيقية في الدول المختلفة كما اتجه المجال البحثي باعتبار ان التمييز الايجابي للمرأة من خلال نظام الكوتا يساعد في رفع نسب تمثيل المرأة برلمانيا.

وبناء على ذلك انقسمت مراجعة الادبيات السابقة إلى ثلاث محاور بناء على متغيرات الدراسة :
(المحور الاول "المتغير المستقل" : الادبيات المتعلقة بنظام الكوتا، المحور الثاني "المتغير التابع":
الادبيات التي تناولت وضع المرأة ونسب تمثيلها في البرلمان، أما المحور الثالث فهو يتحدث عن
"العلاقة بين المتغيرين" أي العلاقة بين نظام الكوتا والتمثيل البرلماني).

➤ المحور الأول: الأدبيات التي تناولت نظام الكوتا للمرأة في المجالس التشريعية:

تناولت بضع الادبيات السابقة مفهوم الكوتا كأحد المفاهيم الرئيسية المرتبطة بتمثيل المرأة في المجالس التشريعية والتمثيلية, حيث يعتبر نظام الكوتا هو احد الوسائل الرئيسية في تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان. فنظام الحصص النوعية المحدد لصالح المرأة تختلف انواعه واشكاله وفقا لما جاء في الادبيات السابقة، ليصبح هناك كوتا قانونية او دستورية تمثيلية نص عليها الدستور محددة نسبة معينة لا يقل عنها تمثيل المرأة في المجالس التشريعية بينما يظهر أيضا شكل الكوتا الترشيحية وهي ربما تكون مقننة لتجبر الاحزاب على وضع نسب محددة للمرأة في القوائم الترشيحية أما الشكل الثالث للكوتا وهو الكوتا الطوعية

فتقوم الاحزاب بتبنى كوتا او نسبة محددة لتمثيل المرأة فى قوائمها دون وجود نص قانونى يفرض عليها ذلك الامر، كما وضح فى كتاب "Electoral Politics: Making Quotas Work for Women". مع العلم انه عند اختيار الدولة نظام معين للكوتا يجب الاخذ فى الاعتبار قوانين الدولة نفسها لتجنب اى تناقضات ومراعاة طبيعة النظام الانتخابى للدولة حيث تعمل الانظمة الانتخابية بأشكال متباينة عند دمجها مع الكوتا، كما ان النظم المتبعة للكوتا ليست جامدة فلا يفرض تطبيق النظام ذاته فى كل الدول فلا يعنى نجاح نظام فى دولة ما نجاحه فى الدولة الاخرى بل اوضحت الادبيات انه يمكن للدول الاخذ بالتعديل فى اشكال نظم الكوتا للخروج بالنظام الملائم لها. كما تحدثت "يو تشين" فى مقالة بعنوان "Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies?" عن مدى تأثير نظام الكوتا فى السياسات العامة للدولة بطريقة غير مباشرة حيث تعمل الكوتا على رفع نسب تمثيل المرأة فى المجالس التشريعية مما يفيد المجال العام نظرا لوجودهم فى المجال العام يحول الانتباه الى امور خاصة باحتياجات النساء والاطفال ويزيد من اهمية الانفاق على الصحة والتعليم.⁶

وبذلك يمكن الاستفادة من تلك الادبيات فى تحديد نوع الكوتا المتبع فى حالات الدراسة وإى منهما اكثر فعالية، لكن يعاب عليهم عدم التركيز على كيفية تطبيق الدول لتلك الانظمة "انظمة الكوتا" كما لم تضع مؤشرات محددة كحد ادنى لضمان نظام الكوتا مؤثر يضمن حد ادنى لتمثيل المرأة.

➤ المحور الثانى: الأدبيات التى تناولت تمثيل المرأة فى البرلمان:

⁶ الادبيات السابقة التى تناولت نظام الكوتا:

ادبيات باللغة الانجليزية:

Tajali, Mona, & Hoodfar, Homa, "Electoral Politics: Making Quotas Work for Women", (London: ISBN, 2011), p. 3-246, <http://spectrum.library.concordia.ca/973914/1/>. ; Stina, Larserud, & Rita, Taphorn, "Designing for Equality: Best-fit, medium-fit and non-favourable combinations of electoral systems and gender quotas", **International Institute for Democracy and Electoral Assistance**, 2007, p. 1-27, <http://www.eods.eu/library/IDEA.Designing-for-Equality-PDF.pdf>. ; Li-Ju, Chen, "Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies?", **The European Journal of Comparative Economics**, vol.7, no.1, pp.1 -27.

تحدثت بضغ ادبيات حول طبيعة تمثيل المرأة في البرلمان وتناولتها من عدة زوايا, فنجد ان بعض الادبيات مثل دراسة "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي" تحدثت عن اهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال تمثيلها برلمانيا كونها وسيلة لتحقيق النمو والتقدم بتحقيق الاستغلال الامثل للموارد البشرية في المجتمع باعتبار ان المرأة تمثل نسبة كبيرة من سكان المجتمعات, وتعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي من خلال تمثيلها ومساهمتها في عمليات صنع القرار مما يزيد من شعورها بالانتماء والولاء. وقد يرجع في بعض الاحيان ايضا ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في البرلمان في بعض الدول خاصة العربية كمصر بسبب غياب الديمقراطية بينما يتنامى في الدول الديمقراطية والمتقدمة كفرنسا أو لضعف الاطار القانوني الحامى لحقوق المرأة السياسية في تلك الدول أو نظرا للثقافة الابوية الذكورية, و في احيانا اخرى نجد ان طبيعة تشكيل البرلمان في بعض الدول والنظام الانتخابي هما احد العوامل المؤدية لضعف المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان. ومع تنامي اهمية المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان تناولت أدبيات عديدة كدراسة بعنوان "*women's political participation*" كيفية تجنب تلك المعوقات و كيفية توفير وسائل وسبل تعزز هذه المشاركة مشيرين الى توفير الدعم الحزبي لها وتعزيز الوعي حول اهمية هذا الدور ومفاهيمه والعمل على تشجيع النساء نفسهن على المشاركة من خلال وسائل الاعلام بالاضافة الى تفعيل القوانين الحامية لحقوق المرأة السياسية وخاصة في عملية الترشح والانتخاب مع اتباع نظام الكوتا في كثير من الاحيان, كما يأتي دور التعليم في تغيير الثقافة المجتمعية ونظرتها حول المرأة لخلق لها مساحة قبول مجتمعي وفكري لتمثيلها في البرلمان وتمثيلها للشعب وتوليها مناصب عليا في الدولة.⁷

⁷الادبيات التي تناولت تمثيل المرأة في البرلمان:

اولا: أدبيات باللغة الانجليزية:

Marilyn, Waring, "women's political participation", the institute of public policy, (Auckland University of Technology, 2010), p. 7-35, www.marilynwaring.com/130393_1.pdf.

ثانيا: أدبيات باللغة العربية:

ايمان بيبرس, "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي", *جمعية النهوض و تنمية المرأة*, 2011, ص 2-43, متاح على http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf. ؛ صالح عبد الرازق فاتح, "المشاركة السياسية

للمرأة الأردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2010", *دفاتر السياسة و القانون*,

كما يمكن الاستفادة من تلك الأدبيات فيما تقدمه في النهاية من توصيات للحكومة والمرشحات والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كحلول فعالة تعمل على تزايد وتحسين نسب المشاركة السياسية للمرأة، وهذا ما ستحاول الدراسة العمل إليه بالإضافة الى الاستفادة من التجربة الفرنسية.

➤ المحور الثالث: الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الكوتا و التمثيل البرلماني للمرأة

اتفقت بضع ادبيات فيما يتعلق بتأثير الكوتا على تمثيل المرأة في البرلمان على أن نظام الحصص او الكوتا بمختلف أشكاله يعمل على زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية و المنتخبة، حتى و ان لم يكن ذلك النظام ذات تأثير قوى في بدايته ولقى معارضة شديدة الا انه تضاعف تأثيره فيما بعد كما وضح في دراسة "the increasing effectiveness of national gender quotas 1990-2010", حيث زادت نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية خلال فترة 1995 حتى 2010, ولكن خلال الفترة من 2005 حتى 2010 أصبحت مشاركة المرأة في البرلمان اكثر فعالية متأثرة بذلك النظام لنجد ان المرأة تشارك في البرلمان في الدول ذات نظام الكوتا بنسبة 8.5% أكثر من الدول غير المتبعة لذلك النظام. كما تعمل الكوتا بصورة أفضل و تأثير اعلى في ظل النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي حيث يمنح هذا النظام الانتخابي للمرأة فرص اعلى للتمثيل. و من إنجازات الكوتا التفاعل والتحالفات بين نساء نشطات في منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية من أجل بلورة فهم مشترك وحجج مناصرة لمفهوم الكوتا, ومع مشاركة المرأة في البرلمان من خلال نظام الكوتا ايضا يزداد تشجيع النساء الاخريات للمشاركة في الحياة السياسية مع الاهتمام بنشر مفاهيم مثل العدالة النوعية والمساواة والتأكيد على أهمية تمثيل المرأة في اتخاذ القرار وازالة الحواجز الثقافية المعيقة لمشاركة المرأة لتحقيق أفضل نتائج وإستفادة من نظام الكوتا الموضوع من قبل الدولة. و خصت إحدى الأدبيات ضعف المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان المصري نظرا لضعف دعم النظام الحزبي لها والهيمنة الذكورية المجتمعية لذلك رأت من نظام الكوتا أحد وسائل الحماية لتمثيل المرأة في البرلمان.⁸

العدد الحادي عشر, 2014, ص1-24, متاح على <https://dspace.univ->

[ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7192/1/D1114.pdf](https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7192/1/D1114.pdf)

⁸ - الأدبيات التي تناولت العلاقة بين نظام الكوتا والتمثيل البرلماني للمرأة:

يمكن الاستفادة من تلك الأدبيات في التركيز على العلاقة الطردية بين الكوتا والتمثيل البرلماني للمرأة عند دراسة الحالات، كما أيضا في يستند البحث في تحليله للدولة المصرية على النقطة التي وردت في بعض الأدبيات بضعف الدعم الحزبي للمرأة والذي يظهر ضرورة نظام الكوتا واحيانا يضعف أيضا من تأثيره. بينما يعاب على تلك الأدبيات إغفلها لعوامل عديدة قد تؤثر على الحكم في تأثير الكوتا على التمثيل للبرلماني للمرأة مثل الثقافية السياسية أو هوية الدولة، وهذا ما ستحاول الدراسة توضيحه في اثناء تناولها للموضوع.

• الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة:

أولاً: الإطار النظري (النظرية النسوية)

لقد نشأ التيار النسوي تاريخياً في المجتمع الليبرالي حركة لتحرير المرأة في القرن 19 نتيجة تردى اوضاع المرأة في ظل الثورة الصناعية وما بعدها وتهميش دور المرأة اجتماعياً وسياسياً ورغم أن هناك كتابات عربية عند طرحت قضايا المرأة وطالبت بالتغيير ولذلك كانت حركة تسوية اجتماعية سياسية قوية. أسست الحركة السنوية انتماءها الماركسي من خلال اسقاطها فكرة الاستغلال الطبقي بين الرأسمالية والبروليتاريا علي

أولاً: أدبيات باللغة الانجليزية:

Pamela, Paxton, & Melanie, M., Hughes, “the increasing effectiveness of national gender quotas 1990-2010”, **Comparative legislative research center**, Vol. 40, no. 3, August 2015, p. 331-362, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lrq.12079/abstract>. ; Andreas, Kotsadam, & Mans, Nerman, “the effects of gender quotas in latin America national elections”, **university of Gothenburg**, 2012, p.1-36, https://gupea.ub.gu.se/bitstream/2077/28772/1/gupea_2077_28772_1.pdf.

ثانياً: أدبيات باللغة العربية:

بلقيس بدري وسامية النجار, الكوتة وانعكاساتها علي المشاركة السياسية للمرأة, "رسالة ماجستير", (السودان: جامعة الأحفاد للبنات), يوليو 2013, ص 12-65. ؛ دعاء عبد العال, دينا وهبه, نوف سفاري, "المشاركة السياسية للنساء في مصر: أنماط تصويتهم في المرحلة اللاحقة على ثورة 25 يناير 2011", **المعهد الدولي للسلام**, 2014, ص 2-70, متاح على http://www.ikhtyar.org/?page_id=20587

الجنسي فتذهب المنظرات السنويات إلى أن استغلال جنسي بين الرجل والمرأة فعدم التكافؤ في الفرص وعدم المساواة فهي يكون الاستغلال كما اقتربت بالفكر الاشتراكي الريكالي في اوساط المتقنين الغربيين.⁹

ستعتمد الدراسة على النظرية النسوية , كما ركزت النظرية السنوية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمساواة بين الرجل والمرأة حيث مشاركة جمع افراد المجتمع مع التركيز على ضرورة مشاركة المرأة في جميع واحل العملية التنموية والسياسية وركزت على مسئولية المجتمع عن صياغة الادوار بين الجنسين وتوزيعها بينهما للمشاركة في العملية السياسية، وأن الجهود التنموية الفعالة لابد أن توجه إلى الرجل والمرأة وليس الطرف دون آخر، وإعطاء حقوق المرأة عاملين وحق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة مثل الرجل وإلغاء فكرة التميز الرجل والمرأة.¹⁰

وتعرف النظرية النسوية بتعريفات مختلفة حيث يعرفها معجم أكسفورد على أنها "الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص مساوية للرجل", أما معجم ويبستر فيعرفها على أنها "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا, وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتمامتها وعلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة".¹¹

مما يوضح ان النظرية النسوية تؤكد على ضرورة تمثيل وإشراك المرأة في المجال العام والمجال السياسي على وجه الخصوص مع إزالة كل العقبات والتمييز الجنسي الذي يظهر في المجتمعات الذكورية، وعلى الدولة ان تراعي حقوق النساء وان تعمل على تمكينهم سياسيا و اقتصاديا من خلال ما يعرف بالتمييز الايجابي للمرأة والتي من احد اشكاله نظام الكوتا البرلمانية للنساء، وهذا ما سيعتمد عليه البحث من الناحية النظرية في أهمية رفع نسب التمثيل البرلماني للمرأة من خلال احد الوسائل "نظام الكوتا".

⁹رانيا كمال, "اتجاهات فكرية في النظرية النسوية", **عود الند**, العدد: 86, تاريخ النشر: 25 مايو 2011, متاح على <http://www.oudnad.net/spip.php?article860>

¹⁰بحري دلال , "النظرية النسوية في التنمية" , **مجلة المفكر**, العدد 11, سبتمبر 2014, ص 1-4 , متاح على: <http://fdsp.univ-biskra.dz/index.php/20>

¹¹المرجع السابق .

ثانياً: الإطار المفاهيمي

➤ أولاً: نظام الكوتا

من الناحية اللغوية: الكوتا هي مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة.¹²

أما من الناحية الاصطلاحية: الحصة هي عبارة عن قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية استناداً إلى معادلة محددة. وبشكل عام يتم استخدام نظام الحصص (الكوتا) في الحالات التي قد يؤدي فيها عدم استخدام الحصة إلى خلل أو عدم توازن غير مقصود في مسألة التمثيل. و في الحقل السياسي، تستخدم الحصص من أجل ضمان تمثيل عادل لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال تمكينهم من الحصول على بعض المناصب المنتخبة. وتستند الفكرة الأساسية لنظام الحصص إلى محاولة خلق صورة مصغرة ودقيقة للمجتمع برمته في البرلمان المنتخب لا تترك أية فئة مهمشة وغير ممثلة. لذلك فعادةً ما تعتمد الحصص لصالح المرأة أو الأقليات الجغرافية، أو العرقية، أو اللغوية أو الدينية.¹³

و عند تخصيص نظام الكوتا لفئة النساء، فنجد أن مفهوم " الكوتا النسائية" بدأ استمداد قوته و مشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بيجينغ عام 1995، و الذي أكد على مبدأ الكوتا كأحد وسائل التمييز الايجابي المساهمة في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة حتى وصلت نسبة تلك المشاركة الى نسبة لا تقل عن 30 % خلال عام 2005.¹⁴

أما أنواع الكواتا تنقسم إلى أربعة أنواع:¹⁵

1- كوتا تعيينية: و هي مرتبطة بالإرادة السياسية حيث أنها تأتي وفقاً لقرار سياسي.

2- كوتا تشريعية: و هي التي تحدد بنص قانون او تتطلب تغييرات دستورية.

¹² "الحصص (الكوتا) القانونية"، شبكة المعرفة الانتخابية، متاح على <http://aceproject.org/ace->

[.ar/topics/pc/pca/pca03/default](http://ar/topics/pc/pca/pca03/default)

¹³ المرجع السابق.

¹⁴ عبدالسلام يحيى المحطوري، " الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية"، مركز المرأة للبحوث و التدريب، 13 يونيو 2013.

¹⁵ المرجع السابق.

3-كوتا طوعية: وهى التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم إى طوعية.

4-كوتا تنظيمية: و هى التي تتبناها إجراءات تنفيذ السياسات و الخطط العامة و القطاعية ضمن تنظيم عملها.

المبادئ الذي يقوم عليها نظام الكوتا و مدعمة له: 16

1- **مبدأ تحقيق العدالة:** نظرا ان النساء فئة كبيرة من المجتمع و فى مجتمعات عدة تعد نصف المجتمع فبالنالى لابد من تمثيلهم فى المجالس النيابية و التشريعية , خاصة إذا كان الاوضاع الخاصة بالنساء لا تتيح لهن فرصة المنافسة امام الرجال او لا توفر لهن فرصة متساوية, لذلك لابد ان يعوضهن النظام الدستورى و السياسي بنظام الكوتا لضمان لهن حد ادنى من التمثيل.

2- **مبدأ الاخذ باعتبار تمثيل المصالح:** هذا المبدأ مبنى على تصور معين للنظام السياسي الا و انه قائم على مجموعة من الجماعات ذات المصالح المتباينة كما ان دور المجالس النيابية هو افساح المجال العالم لتلك المجموعات للتعبير عن مصالحها. و بما ان للنساء مصالحهن الخاصة و المختلفة احيانا عن الرجال اذا من الضرورى ان يكون لهن تمثيل مناسب داخل الهيئات النيابية.

3- **التعبير عن نطاق أوسع من الحاجات و الرغبات:** أما هذا المبدأ فيقوم على منظور نسوى و مختلف عن المبدأ السابق , حيث يرى انصار تلك الفكرة ان المرأة توجه ما لديها من قوة لصالح الاخرين و بقصد ان تنمو مصالح و قدرات هؤلاء الاخرين. لذلك هم يروا ان تمثيل نسبة اكبر من النساء فى المجالس النيابية عبر نظام الكوتا سيؤدى الى التعبير عن نطاق اوسع من الرغبات و الاراء و الاتجاهات و التي لا ترتبط بالضرورة بمصالح خاصة محددة.

¹⁶مصطفى كامل السيد, "نظام حصص المرأة فى المجالس النيابية : دراسة نظرية", سلوى شعراوى جمعة (محرر), فى: تمثيل المرأة فى المجالس المنتخبة: الفرص و الاشكاليات, (القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة, 2000), ص 9-

4- مبدأ تعزيز كرامة المرأة من خلال القيمة الرمزية لها في المجالس النيابية: نظرا لان المرأة تمثل فئة كبيرة في المجتمع فلا بد ان تشارك في المجالس النيابية و تمثل نفسها , فلا يتفق مع كرامى المرأة ان ينوب عنها اخرون فى التعبير عن رغباتها. لذلك فصدور التشريعات المختلفة بمشاركة المرأة فى صياغتها و مناقشتها مثلها مثل الرجل هو دليل على تمتع المرأة بحقوق المواطنة الكاملة مما يشعرها بالانتماء أكثر و بمكانتها فى المجتمع و الدولة اكثر.

5- دفع المزيد من النساء للمشاركة السياسية: فتخصيص مقاعد للمرأة فى المجالس النيابية يعطى نموذجا للمشاركة السياسية جديرا بالافتداء و بالتالى فهو حافز قوى لمزيد من النساء للمشاركة فى الحياة السياسية بشكل عام و السعى للتمثيل فى المجالس النيابية بشكل خاص.

➤ ثانيا: التمثيل البرلماني¹⁷

لفظ "برلمان" هو لفظ مستعرب وليس عربي الأصل، وهو عبارة عن مجلس يجتمع فيه، حيث يتم تداول وجهات النظر وتقليب الآراء، وأهمية تبادل وجهات النظر لإبراز محاسن وعيوب كل منها، ومن ثم فإن الممارسة البرلمانية لعملية تبادل وجهات النظر سوف تتناول البدائل والتوفيق بينها. وتنتج أنظمة الحكم إلى إعطاء حق التشريع والرقابة لما يسمى بـ (البرلمان) أو الجمعية الوطنية أو مجلس النواب أو مجلس الشعب، أي تلك التي تمثل السلطة التشريعية، كما عُرف مجلس النواب بأنه ذلك المجلس الذي انتخب أعضاؤه من بين صفوف الأمة ومن سائر طبقاتها.

خاصية التمثيل : فالشعب لا يباشر سيادته بنفسه، وإنما بواسطة نواب عنه يمارسون مهام النيابة بإسمه ولمدة معينة ثم يتجددون في انتخابات دورية، لهذا فإن البرلمان أصبح الهيئة الأساسية التي تمثل المواطنين في شؤون الحكم مع الاحتفاظ بالسيادة للشعب ذاته، لأن أعضاء البرلمان يباشرون سلطتهم تحت رقابة الرأي العام، وطالما حصلوا على ثقة الناخبين، فإن الكلمة في نهاية الأمر هي كلمة الشعب.

➤ شبكة المفاهيم التعريفية:

¹⁷عزیز ولید، " ماهية او مفهوم البرلمان"، القانون الشامل، مايو 2015، متاح على:

[.http://droit7.blogspot.com.eg/2015/05/blog-post_68.html](http://droit7.blogspot.com.eg/2015/05/blog-post_68.html)

النظام الانتخابي: هو النظام الذي يحول الأصوات المدلي بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد مخصصة للأحزاب السياسية والمرشحين، فهو يعد الدعامة الأساسية للديمقراطية وقوام السلطة.¹⁸

المشاركة السياسية: قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك.¹⁹

الأحزاب السياسية: جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة و متميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية كما تسعى للوصول إلى السلطة.²⁰

• منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج المقارن، وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالاً لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستوراً من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.²¹

ويعرف المنهج المقارن أو المقارنة بشكل عام في علم السياسة كما يلي: دراسة توزيع الظواهر السياسية في نظم ومجتمعات مختلفة أو مقارنة النظم السياسية الرئيسية من حيث استمراريتها وتطورها، وكذلك دراسة التغيرات التي تطرأ عليها في مراحل التطور المختلفة، كما أنها لا تكون عشوائية أو دراسة لنظام أو مجتمع واحد، ولكنها تحتاج إلى إطار نظري من المفاهيم، وكذلك تحتاج إلى تصنيف وفئات تحليلية.²²

¹⁸ لرقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، "رسالة ماجستير"، (الجزائر: كلية الحقوق)، 2005، ص1.

¹⁹ Markus, Pausch, "What is political participation good for?", **Resistance Studies Magazine**, Vol. 24, No.1, 2012, p. 5.

²⁰ المهدي الشيباني، "الأحزاب السياسية: إتقافه سوسيولوجية"، **المجلة الجامعة**، العدد: 16، المجلد الأول، فبراير 2014، ص6، متاح على <https://www.academia.edu/6800628>.

²¹ مجد الدين عمر خمش، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999)، ص 308.

²² عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص241.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسية في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج.²³

➤ سبب اختيار المنهج:

ويعتبر المنهج المقارن هو أفضل منهج لهذه الدراسة بسبب أن الهدف الرئيسي وراء الدراسة هو المقارنة بين أثر تطبيق نظام علي الكوتا المشاركة السياسية للمرأة في برلمان مصر وبرلمان فرنسا لمعرفة عيوب ومميزات كل تطبيق من أجل تلافي العيوب بعد ذلك.

➤ مقولات المنهج:²⁴

- 1- جمع ووصف الحقائق التي تم الحصول عليهما من خلال التصنيف.
- 2- تحديد أوجه التماثل والاتفاق وتوصيفها.
- 3- صياغة افتراضات مؤقتة حول العلاقات البيئية في العملية السياسية.
- 4- إعادة صياغة الافتراضات المؤقتة وذلك خلال فترة الملاحظة الامبريقية الدقيقة.
- 5- الوصول الي نتائج يمكن قبولها.

➤ كيفية تطبيق المنهج المقارن على الدراسة:

سوف تقوم الباحثة بتطبيق هذا المنهج في الدراسة، حيث أن الدراسة تهدف للمقارنة، وكذلك تهدف إلي تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين وضع المرأة وتمثيلها في البرلمان المصري مقارنة بالبرلمان الفرنسي من خلال معرفة نظام الكوتا المتبع في كلا الدولتين والنظام الانتخابي المتبع فيهما.

كما ستطبق مقولات المنهج في الدراسة على النحو التالي، سيتم جمع المعلومات والحقائق عن نظام الانتخاب في الدولتين و نظم الكوتا المتبعة على مدار فترة الدراسة فيهما لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين تأثير نظام

²³ مجد الدين عمر خمش، مرجع سبق ذكره، ص 309.

²⁴ عبد الغفار رشاد، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الكوتا على وضع المرأة فى الدولتين، ثم صياغة افتراضات مؤقتة عن تأثير نظام الكوتا على تمثيل المرأة فى البرلمان المصري والفرنسي ثم إعادة صياغة هذه الافتراضات خلال فترة الدراسة للبرلمان المصري والفرنسي حتى الوصول إلى نتائج وتحديد إى دولة تمثل فيها المرأة فى البرلمان بصورة اعلى متأثرة بنظام الكوتا.

• أدوات جمع المادة العلمية:

1-كتب علمية.

2-دوريات علمية.

3-مواقع إلكترونية.

4-مواد دستورية.

الفصل الأول

النظام الانتخابي و السلطة التشريعية في مصر وفرنسا في الفترة (2005-2015)

• تمهيد:

تختلف درجة الاهمية والدور الذي تلعبه السلطة التشريعية من دولة لأخري لكن من غير المختلف عليه هو أهميتها وفي دول مثل فرنسا ومصر تلعب السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان دورا هاما خاصة لكونهما نظم شبه رئاسية. فتنوع سلطات السلطة التشريعية في تلك الدول بين تخصصات قانونية وسياسية ومالية ورقابية مما يدعي ضرورة تمثيل جميع فئات المجتمع في تلك المجالس التشريعية خاصة المرأة، لذلك

يجب معرفة كيفية تكوين تلك المجالس و هيكلها و وظائفها والقوانين التي تحكمها لمعرفة مدى امكانية المرأة من المرور اليها و الدور الذي تستطيع ان تلعبه بداخلها.

أما اذا انتقلنا الى الجزء الالهم وهو تمثيل المرأة فى تلك المجالس والذى يأتى من خلال العملية الانتخابية فلا بد من فهم النظام الانتخابى المتبع فى كل دولة لمعرفة الظروف المحيطة والقوانين التى تحت على ترشح المرأة او تحول بينها. فإذا كان التمثيل النسبى يعمل على زيادة تمثيل المرأة بينما يقل فى ظل النظام الفردى، والدور الذى يمكن ان تلعبه الاحزاب فى نسب ترشح النساء كما يؤثر النظام الانتخابى على مدي فعالية نظام الكوتا و تأثيره على تمثيل النساء ، لذلك لابد من معرفة طبيعة النظام الانتخابى فى كل دولة لارتباطه الشديد بنسب تمثيل النساء فى البرلمان حتى فى ظل وجود نظام الكوتا.

وبناء على ما سبق، سينقسم هذا الفصل الى مبحثين المبحث الاول يستعرض طبيعة النظام الانتخابى والسلطة التشريعية فى مصر خلال الفترة (2005-2015) والتغيرات الواقعة فيهما، ثم ينتقل المبحث الثانى لتوضيح ايضا شكل السلطة التشريعية و طبيعة النظام الانتخابى فى فرنسا على مدار فترة الدراسة.

المبحث الأول: السلطة التشريعية و النظام الانتخابى فى مصر.

الدولة المصرية شأنها شأن أى دولة حديثة لديها ثلاث سلطات "السلطة التنفيذية"، "السلطة التشريعية"، و "السلطة القضائية"، يستعرض هذا المبحث طبيعة السلطة التشريعية فى مصر و سلطاتها و مؤسساتها وكل ما يتعلق بشؤون ادارتها و صلاحيات أعضائها. حيث ينطلق اهمية تمثيل المرأة فى البرلمان من الالهية

التي يمثلها البرلمان "السلطة التشريعية" في الدولة والحياة السياسية والمجتمعية، كما يتناول هذا المبحث التغييرات التي طرأت على هيكل السلطة التشريعية المصرية بعد ثورة 30 يونيو.

ثم يتطرق الجزء الثاني من المبحث الى النظام الانتخابي الذي يتم من خلاله تشكيل السلطة التشريعية، اى طبيعة النظام الانتخابي المتبع في مصر ومدى تأثيره على فعالية وأثر تطبيق نظام الكوتا المتعلقة بتمثيل المرأة في البرلمان المصري، خاصة حيث تغير النظام الانتخابي الخاص بالانتخابات التشريعية وقواعده في مصر عدة مرات نظرا لارتباطه بالظروف السياسية و التغييرات الدستورية الواقعة بعد ثورتي يناير و 30 يونيو.

• السلطة التشريعية:

سنجد اختلاف في هيكل السلطة التشريعية بالانتقال من فترة الى اخرى وهذا ما سيتضح في الاجزاء التالية، ستبدأ الدراسة بتناول فترة ما قبل ثورة يناير 2011 وهي من 2005 الى 2010.

تشكلت في تلك الفترة السلطة التشريعية من مجلسين (مجلس الشعب ومجلس الشورى) حيث أضيف مجلس الشورى الى دستور 1971 وفقا للتعديل الصادر في 1980 أثناء عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، لكن طالما لعب مجلس الشعب الدور الاكبر في السلطة التشريعية فهو يُشكل مما لا يقل عن 350 عضوا منتخبين بالاقتراع المباشر السري على ان يكون نصفهم عمال وفلاحين، كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الاعضاء لا يزيد عن عشرة اعضاء. بينما يتألف مجلس الشورى من 264 عضواً بينهم 18 أمراًه , حيث يتم انتخاب 167 عضواً عبر الأنتخابات المباشرة التي تجرى في جميع الدوائر الأنتخابية في البلد بينما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين بقيه الأعضاء البالغ عددهم ثمانية وثمانون عضواً.²⁵

ثم تغير تشكيل المجلس بعد قيام ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بنظام حسنى مبارك، وجاء ذلك في ضمن التعديلات الدستورية المترتب عليها صدور دستور جديد "دستور 2012"، والذي نص على الابقاء على غرفتين البرلمان "الشعب والشورى" لكن يشكل مجلس الشعب وفقا لمرسوم القانون رقم 108 لسنة 2011 بشأن مجلس الشعب من 498 عضوا يختارون ايضا بطريقة الانتخاب المباشر السري العام على ان

²⁵David, M., Faris, "Constituting institutions: the electoral system in Egypt", **Middle East Policy Council**, Jan 4, 2012, <http://www.mepc.org/constituting-institutions-electoral-system-egypt>.

يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. بينما يتألف مجلس الشورى من 270 عضواً، كما أعطي دستور 2012 - في حالة حل مجلس النواب - الحق لمجلس الشورى في الانفراد بالتخصصات التشريعية المشتركة، وذلك علي أن يتم عرض القوانين التي يقرها مجلس الشورى علي مجلس النواب، فور انعقاد مجلس النواب لتقرير ما يراه بشأنها.²⁶ لكن لم يبق هذا المجلس مدة طويلة نظرا لحله لعدم دستوريته ثم اندلاع ثورة 30 يونيو والتي اطاحت بنظام الاخوان المسلمين. تلك الاحداث التي تلاها عدة تعديلات دستورية مرة اخرى نتج عنها "دستور 2014"، ذلك الدستور الذي اقر الغاء مجلس الشورى والاكتفاء بمجلس الشعب كسلطة تشريعية والذي اطلق عليه فيما بعد مجلس النواب، فتشكل من 568 مقعد (448 مقعد للفردى , 120 للقائمة) وبذلك اصبحت السلطة التشريعية تتألف من غرفة واحدة بدلا من اثنتين.²⁷

فيما بعد الاطلاع على تشكيل السلطة التشريعية في مصر في فترات زمنية مختلفة لابد من معرفة وظائفها واختصاصاتها الدستورية، حيث تتعدد الاختصاصات التي يلعب بها البرلمان دورا هاما وهما: الاختصاص السياسي، الاختصاص التشريعي، الاختصاص الرقابي، والاختصاص المالي. لنجد ان من مهام مجلس النواب توليه السلطة التشريعية، تولي سلطة إقرار السياسة العامة للدولة، وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضع الموازنة العامة للدولة، وممارسة الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.²⁸

يعقد مجلس النواب لمدة 5 سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ويجرى انتخاب المجلس الجديد خلال السنتين يوما السابقة على انتهاء مدة المجلس القائم، كما يحتوي على عدة اجهزة ادارية وهما رئيس المجلس، مكتب المجلس، اللجنة العامة للمجلس، لجنة القيم، اللجان النوعية). كما نص الدستور على شروط للترشح لعضوية المجلس وهي أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن 25 سنة وأن يكون حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسي على الأقل وأدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها وألا تكون قد اسقطت عضويته بقرار من مجلس

²⁶ أحمد أبو الحسن زرد، " النظام السياسى المصرى وتحولاته فى خمس سنوات (2011-2016)"، الهيئة العامة

للاستعلامات، 26 يناير 2016، <http://www.sis.gov.eg/section/7278/7371?lang=ar>.

²⁷ المرجع السابق.

²⁸ محمد فهيم درويش، السلطة التشريعية ماهيتها-تكوينها-اختصاصها، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية، 2002)، ص 179-181.

النواب بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية إلا إذا انقضى الفصل التشريعي الذي صدر خلاله قرار اسقاط العضوية أو صدور قرار من مجلس النواب بإلغاء الأثر المانع من الترشح المترتب على اسقاط العضوية بسبب الإخلال بواجباتها.²⁹ ونظرا لأهمية السلطة التشريعية حرص دستور 2014 على تمثيل جميع فئات المجتمع المصري فيه، فنص على كوتا تمثل فئات بعينها برلمانيا مثل المرأة، ذوى الاحتياجات الخاصة، الأقباط، الشباب، العمال و الفلاحين، و المصريين المقيمين بالخارج.³⁰

• النظام الانتخابي المصري:

كذلك أيضا شهد النظام الانتخابي للانتخابات التشريعية اختلاف من دستور لآخر ومن نظام لآخر، فنجد ان في مصر في تاريخها قد اتبعت ثلاث نظم انتخابية مختلفة منهم اثنين عاصرتهم فترة الدراسة. حيث اتبعت في البداية مصر نظام التمثيل النسبي والذي تم الغائه في 1991، وتم الاقرار بالعمل بالنظام الفردي حتى 2010، خلال تلك الفترة تم اتباع النظام الفردي الاغليبي او ما يطلق عليه نظام الجولتين. وتمت عملية الانتخاب في تلك الفترة على ثلاث مراحل و في كل دائرة يتم ترشيح عنها عضوين لابد ان يكون احدهما من الفلاحين والعمال، كما تم النص في 2009 على تخصيص نسبة مقاعد معينة للمرأة تصل عددها الى 64 مقعد في دوائر مخصصة لها بينما ينافس 444 عضو على الدوائر الاخرى. وفي ذلك النظام الفردي ينافس المرشح على الجولة الاولى اذا حصل على الاغلبية المطلقة (50+1%) يصبح عضوا لكن اذا لم يحدث ينافس في الجولة الثانية والتي يتطلب فيها حصوله على الاغلبية النسبية.³¹ وظهر مدى تأثير هذا النظام على تمثيل المرأة فعندما طبق النظام الفردي دون وجود كوتا لضمان تمثيل برلماني للمرأة تراجع نسب تمثيل المرأة بصورة شديدة مما يوضح عدم قدرتها على المنافسة في النظام الفردي نظرا لامتناع الاحزاب عن ترشيح نساء، ضعف فرص النساء المستقلات والذي يرجع لضعف دعمها المالي والمجتمعي أيضا، لكن مع

²⁹المرجع السابق.

³⁰ Bradley, hope, "Egypt's complex electoral system", **The National**, November 28, 2011, <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/egypts-complex-electoral-system>.

³¹ أحمد أبو الحسن زرد، "تطور الحياة النيابية في مصر"، الهيئة العامة للاستعلامات، 5 أكتوبر 2015،

<http://www.sis.gov.eg/section/325/7068?lang=ar>

تطبيق نظام الكوتا الصادر فى 2009 و الذى ضمن للمرأة تمثيلها بعدد 65 مقعد فى ظل نفس النظام الفردي.

بينما بعد قيام ثورة يناير 2011 والاطاحة بنظام مبارك ثم تغيير الدستور الى دستور 2012، تم تغيير النظام الانتخابى واتباع النظام المختلط ويتكون من النظام الفردي و نظام القائمة الحزبية المغلقة. وتم تقسيم الجمهورية إلى 83 دائرة ينافس عليها المقاعد الفردي فينتخب عليها عضوان احدهما من العمال او الفلاحين، كما تقسم ايضا الى 46 دائرة تخصص للانتخابات بنظام القائمة الحزبية المغلقة مع مراعاة ان يكون نصف القائمة من العمال او الفلاحين وتوضع اسمائهم فى القائمة بين الاعضاء الاخرين اى بالتوالى اسم العضو ثم اسم عضو من العمال او الفلاحين وهكذا، مع الحرص ايضا ان تحتوى القائمة على الاقل على امرأة واحدة دون تحديد وضعها فى ترتيب القائمة. ويتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب بنظام القوائم الحزبية المغلقة والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي. وتحتوي دوائر نظام القائمة على دائرتين فردي على الأقل إذ يجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة ضعف عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي.³² أما فيما يتعلق بمجلس الشورى ينتخب ثلثي أعضائه بالانتخاب المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، كما يتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى بنظام القوائم الحزبية المغلقة والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي. وتقسّم جمهورية مصر العربية لانتخابات مجلس الشورى إلى ٣٠ دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. كما تقسم الجمهورية إلى ٣٠ دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم ويمثل كل دائرة ٤ أعضاء.³³

ثم عدل ذلك النظام الانتخابي بعد ثورة 30 يونيو وإصدار دستور 2014، ظل نظام مختلطا يعتمد على النظام الفردي والقائمة لكن زاد عدد الاعضاء الى 568 مقعد (448 مقعد للفردي , 120 للقائمة, مع تقسيم الدولة الى 205 دائرة انتخابية للنظام الفردي , و 4 مناطق جغرافية للقائمة) اثنتين يوجد بكل واحدة منهما

³² "مجلسا الشعب والشورى 2011: عن مجلس الشعب", انتخابات. مصر, 2012,

<https://parliament2011.elections.eg/index.php/about-elections/13-2011-08-19-01-12-42>

³³ "مجلسا الشعب والشورى 2011: عن مجلس الشوري", مرجع سبق ذكره.

<https://parliament2011.elections.eg/index.php/about-elections/14-2011-08-19-01-18-09>

15 مقعد ، و اثنين اخرون يوجد بكل واحدة منهما 45 مقعد) كما تخضع لنظام الاغلبية أيضا. بالاضافة الى الغاء نظام المناصفة لصالح الفلاحين والعمال، والحرص على تمثيل جميع الفئات لذلك نص الدستور على أن تتضمن كل قائمة مخصص لها 15 مقعدا على (3 أقباط، 2 عمال وفلاحين، 1 ذوى الإعاقة، 2 شباب، 1 مصريين مقيمين بالخارج) على ان يكون من ضمنهم 7 نساء على الأقل، اما قائمة ال 45 مقعد تضمن (9 أقباط، 6 عمال وفلاحين، 6 شباب، 3 ذوي الإعاقة ، 3 مصريين مقيمين بالخارج) على ان يكون من ضمنهم 21 من النساء على الاقل.³⁴

المبحث الثاني: السلطة التشريعية والنظام الانتخابي في فرنسا

يصنف النظام السياسي الفرنسي كنظام شبه رئاسي لذلك تلعب الانتخابات ونتائجها في مثل تلك الانظمة دورا محوريا في توازن العلاقة بين السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية، هكذا لا بد عند دراسة دولة مثل فرنسا معرفة نظامها الانتخابي للسلطة التشريعية حتى يتيسر للدراسة قياس مدي تأثير ذلك النظام في شكل النظام السياسي للحكم كما ايضا قياس مدي تغطيته وتمثيله لكافة فئات المجتمع. و في ظل تحسن ظروف المرأة و وضعها في الدول الغربية الليبرالية جاء قانون المناصفة لصالح المرأة في التمثيل البرلماني لكن لم يتم تطبيق ذلك بالفعل واقعيا وهذا يرجع لعوامل اخري يلعب بها الاحزاب دور رئيسي لذلك يجب دراسة طبيعة النظام السياسي لإدراك الوضع وتحليله من كافة النواحي.

³⁴ “Elections in Egypt: 2015 house of Representatives elections”, **International Foundation for electoral systems**, October 14, 2015, <http://www.ifes.org/faqs/elections-egypt-2015-house-representatives-elections>.

ومن ثم سيستعرض هذا المبحث فى جزءه الاول طبيعة السلطة التشريعية فى فرنسا موضحا اوجه التشابه او الاختلاف مع نظيرتها المصرية، لينتقل فى جزءه الثانى عن كيفية تشكيل هذا البرلمان الفرنسى وعلى اى نظام انتخابى يقوم تأسيسه و إلى مدى يعمل هذا النظام لصالح المرأة الفرنسية وتمثيلها.

• السلطة التشريعية:

يتشابه البرلمان الفرنسى مع البرلمان المصرى فى كونه يحتوى على غرفتين (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ)، تمتلك الجمعية العمومية السلطات الاعلى فى البرلمان الفرنسى اكثر من مجلس الشيوخ فهو بإمكانه فقط التصديق على القوانين واحيانا طرح قوانين كما ايضا جاء تعديل 2007 لتعزيز سلطته من تقرير وتصديق القوانين الدستورية. تعقد الانتخابات البرلمانية الفرنسية كل 5 اعوام الا اذا استخدمت الحكومة او السلطة التنفيذية فى حقها فى حل الجمعية الوطنية ولكن مع مراعاة عدم استطاعتها من حل مجلس الشيوخ بالرغم من حلها للجمعية، لكن لا يشكل ذلم فارقا جوهريا خاصة وان مجلس الشيوخ لا يستطيع تمرير التشريعات دون الرجوع الى الجمعية الوطنية.³⁵

تنتخب الجمعية الوطنية بالاقتراع المباشر السرى ولا يتجاوز عدد أعضائها خمسمائة وسبعة وسبعين عضوا، فى حين ان مجلس الشيوخ يضم ما لا يتجاوز 348 عضوا يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة، كما يتعين على مجلس الشيوخ ان يضمن تمثيل المجتمعات الإقليمية الخاضعة للجمهورية الفرنسية. وكما الحال فى مصر يجب مراعاة تمثيل المواطنين المقيمين بالخارج سواء فى الجمعية الوطنية او فى مجلس الشيوخ. يرأس كلا الغرفتين رؤساء بالانتخاب ففى الجمعية الوطنية ينتخب لمدة تغطى فترة البرلمان بينما يرأس مجلس الشيوخ ينتخب فى كل مرة تقام انتخابات التجديد الجزئى لمجلس الشيوخ.³⁶

³⁵ هایل نصر، " الجمعية الوطنية الفرنسية (المجلس النيابى)", الحوار المتمدن، العدد: 1944، تاريخ النشر: 12 يونيو

2007، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99447>.

³⁶ " دستور فرنسا الصادر عام 8591 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008: البرلمان", **Constitute**, ص. 7,8.

ومن أهم وظائف البرلمان الفرنسي خاصة الجمعية الوطنية انه يقر القوانين، يقوم بمراقبة عمل الحكومة، وقيم السياسات العامة. بالإضافة الى ان للترشح والانضمام للبرلمان يجب ان تستوفى عدة شروط منها أن لا يقل عمره عن 23 عاماً وأن يكون فرنسي الجنسية وأن يتمتع بحق التصويت وأن يكون مستوفياً لشروط الانتخاب. تتعلق حالات عدم التطابق مع شروط الترشيح بوضع الشخص نفسه "سواء كان موضوعاً تحت الوصاية أو كان محروماً من الحقوق المدنية أو كان قد تعرض لحالة إفلاس شخصي" أو بالوظائف التي يؤديها مثل "وسيط الجمهورية والمحافظون والقضاة والموظفين الممارسين لمهام قيادية أو رقابية في أقسام خارجية أو إقليمية أو تتعلق بالدولة". كما لا يستطيع العضو البرلماني الحصول على أى منصب وزاري أو العكس ولذلك يتم تعيين نائبا احتياطيا حتى اذ مات احدهم او التحق بالهام الحكومية.³⁷

• النظام الانتخابي:

يعتمد النظام الانتخابي الفرنسي للسلطة التشريعية على نظام الاغلبية فى جولتين او ما يعرف ب (two-round system or majoritarian system) ، حيث يتم انتخاب النواب على جولتين كما ذكر: الجولة الاولى اذا حصل المرشح على الاغلبية المطلقة للأصوات وعدد مساوى لربع عدد الناخبين المسجلين فى القوائم الانتخابية، بينما الجولة الثانية ينتقل اليها المرشح الذى حصل على عدد اصوات تصل نسبته الى 12.5% على الاقل وفي هذه الجولة يكفي حصوله على الاغلبية النسبية للفوز واذا تعادل المرشحين يفوز المرشح الأكبر سناً.³⁸

فى حين ان مجلس الشيوخ وهو الغرفة الثانية من البرلمان ينتخب بطريقة غير مباشرة حيث ينتخب الاعضاء من طرف هيئة انتخابية متكونة فى كل ولاية فتضم تلك الهيئة نواب، مستشارين ولائيين ومستشارين جهويين، ومندوبي المجالس البلدية الذين يمثلون 95% من الهيئة الانتخابية فى حين أن عددهم يتغير حسب عدد سكان البلديات، حيث يمثل مندوب واحد إلى 15 فى البلديات ذات أقل من 9000 ساكن والمجلس

³⁷"الانتخابات التشريعية فى مصر"، فرنسا فى مصر "السفارة الفرنسية فى مصر"، 26 اغسطس 2010،

<https://eg.ambafrance.org/>.

³⁸ المرجع السابق.

البلدي بأكمله (من 26 مندوب إلى 69) في البلديات ذات أكثر من 9000 ساكن، في ظل مندوبين إضافيين في البلديات ذات أكثر من 30000 ساكن، بنسبة مندوب لكل 1000 ساكن فوق 30000.³⁹

كما يتم انتخابهم لمدة ست سنوات ويقسمون كالتالي يُنتخب 326 في الولايات القارية وما وراء البحار، 10 في تجمعات ما وراء البحار و 12 يمثلون الفرنسيون المقيمين في الخارج. ثم ينقسمون في طبيعة النظام الانتخابي حيث في الولايات القارية وما وراء البحار السبعين، وفي الجماعات المحلية الأخرى يطبق النظام الأغلبية، بينما في تسع وثلاثين ولاية قارية وما وراء البحار يتم الانتخاب بالتمثيلية النسبية. و يُنتخب أيضا أعضاء مجلس الشيوخ الاثنت عشر الذين يمثلون الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا عن طريق التمثيلية النسبية من طرف الـ 150 عضوا في المجلس الأعلى للجالية الفرنسية المقيمة في الخارج. وبذلك يصبح 180 مقعد (حوالي 52% من المجلس) يُخصص للتمثيلية النسبية مقابل 168 للاقتراع الأغلبية.⁴⁰

خلاصة تحليل الفصل

جاء هذا الفصل ليعرض السلطة التشريعية في مصر وفرنسا على مدار فترة الدراسة ليوضح أهمية تمثيل المرأة فيها وطبيعة البرلمان في كلا الدولتين بأجهزته لمعرفة الدور الذي يمكن ان تلعبه المرأة بتمثيلها فيه. ومنه نستنتج ان تمثيل المرأة ضروري حتى تشعر بأنها انسانية كاملة المواطنة ممثلة في الحكومة ولها دور ورأي وحقوق حتى تقوم بواجباتها تجاه الدولة. ونجد ان البرلمان المصري قد طرأ عليه تغيرات سواء من حيث عدد الغرف خاصة بعد الغاء مجلس الشوري او من حيث عدد الاعضاء مما يؤثر على نسب تمثيل النساء

³⁹انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، مجلس الشيوخ الفرنسي، يونيو 2011،

http://www.senat.fr/Ing/ar/election_senateurs.html

⁴⁰ George, Tsebelis, &, Jeannette, Money, "Bicameral Negotiations: The Navette System in France", **British Journal of Political Science**, Vol. 25, No. 1, (Jan., 1995), p. 117,

<http://www.jstor.org/stable/194178>.

ايضا من حيث الزيادة و النقصان، اما بالنسبة للبرلمان الفرنسي والذي نجده يتشكل من غرفتين "مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية" و تمثل المرأة فى كلاهما بنسب مرتفعة.

كما أثرت طبيعة النظام الانتخابي على تمثيل المرأة وتطبيق نظام الكوتا، ففي مصر نجد ان مصر ارتفع بها تمثيل المرأة البرلماني فى ظل نظام القائمة النسبية ثم تراجع بعد الغاؤه و تطبيق النظام الفردي مع الغاء نظام الكوتا أيضا، وهنا يتضح التأثير السلبي للنظام الفردي على تمثيل المرأة خاصة مع عدم رغبة ترشيح الاحزاب نساء عنها وهذا ما استدعى ضرورة عودة نظام الكوتا فى 2009 والذي ادى الى زيادة نسب تمثيل المرأة مرة اخرى مع تحديد دوائر لها تنافس عليها مما يضمن لها 64 مقعد. لكن بعد قيام الثورة عاد التأثير السلبي مرة اخرى نظرا لالغاء نظام الكوتا وتغيير وضع النظام الانتخابي فأصبحت مصر تتبع النظام المختلط "القائمة والفردي" وفى غياب قوانين كوتا للنظام الفردي مع طبيعة النظام التى لا تسمح بتمثيل المرأة و قانون الكوتا المطبق على القائمة بترشح امرأة واحدة دون تحديد موقعها ادى الى تراجع شديد للتمثيل مرة اخرى خاصة مع سيطرة الاخوان على السلطة التشريعية، لم يستمر الوضع هكذا فبعد 30 يونيو شهدت مصر عصرا جديدا مع دستور 2014 والتي ضمن للمرأة تمثيلا برلمانيا لصالحها خصوصا فيما يتعلق بنظام القائمة. هكذا يتضح مدى تأثير النظام الانتخابي وارتباطه بتمثيل المرأة برلمانيا فى ظل وجود او غياب نظام الكوتا. اما فرنسا والتي تتبع النظام الفردي حرصت على تمثيل المرأة فيه من خلال تطبيق قانون المناصفة لإدراكها بتراجع الاحزاب عن ترشيحها ايضا و دعمت ذلك القانون بعقوبات مالية، مما رفع من نسب تمثيل النساء فى كلا الغرفتين "الشيوخ والجمعية الوطنية".

الفصل الثاني

أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة بفرنسا في الفترة (2005-2010)

• تمهيد:

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووصولها لمؤسسات صنع القرار ولاسيما البرلمان أمر ضروري فيأتي ذلك في إطار تمتعها بالمواطنة الكاملة و مراعاة حريتها العامة, فقد أثبتت الدراسات المختلفة ان مجرد النص دستوريا بمنح المرأة حقوقها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية غير كافٍ لضمان فعالية ممارستها واقعيا لتلك الحقوق و التمتع بها. لذلك لجأت معظم الدول لتطبيق نظام الحصص الانتخابية المخصصة

للمرأة إى الكوته لىضمن للمرأة حد أدنى من التمثيل البرلمانى مع تأثر ذلك النظام و نتائجها وفقاً لطبيعة النظام الانتخابى المتبع فى الدولة. و اختلف تأثير نظام الكوتا على التمثيل البرلمانى للمرأة من دولة لآخرى حسب طبيعة النظام الانتخابى و الثقافة المجتمعية. لذلك سيقوم هذا الفصل بعرض الظروف التاريخية التى ادت الى تطبيق هذا النظام فى مصر و فرنسا و تحليل التطورات السياسية و التعديلات الدستورية المتعلقة بتمثيل المرأة فى البرلمان (مجلس الشعب) و نظام الكوتا المتبع فى الدولتين لمعرفة مدى تأثير نظام الكوتا و تفاعله مع طبيعة النظام الانتخابى على نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان فى كلتا الدولتين فى الفترة (2005-2010).

وبناء على ما سبق سينقسم الفصل إلى مبحثين حيث يناقش "المبحث الأول" من الفصل مدى تأثير نظام الكوتا على نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة المصرية فى الفترة 2005-2010 ، بينما "المبحث الثانى" اهتم بالمرأة فى البرلمان الفرنسى و أثر نظام الكوتا المتبع (قانون المناصفة) و النظام الانتخابى المطبق عليه ذلك القانون على نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة الفرنسية فى تلك الفترة.

المبحث الأول: أثر نظام الكوتا على نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة فى مصر من 2005 إلى 2010.

مُثلت المرأة فى البرلمان المصرى بنسب لا تعكس حجمها الحقيقى فى المجتمع على الرغم من نص الدستور على حقوقها السياسية و حقوقها فى الترشح و الانتخاب، و مع تطور العصور و ظهور نظام الكوتا كوسيلة تدعيم و تشجيع المرأة للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية مما يزيد من نسبة تمثيلها البرلمانى. لذلك

يستعرض هذا المبحث عن الخلفية التاريخية التي أدت إلى تطبيق نظام الكوتا في مصر ثم الظروف القانونية التي أدت إلى إلغائه، كما انه سيحلل كيفية تأثير طبيعة النظام الانتخابي على نسبة تمثيل المرأة خاصة عند تطبيق النظام الفردي الذي أدى إلى تراجع حاد في نسب تمثيل المرأة خاصة في غياب نظام الكوتا والذي ظهر بصورة كبيرة في انتخابات 2005 مما أدى إلى إعادة تطبيقه في 2009.

لقد كشفت التجربة المصرية عن أن منح حقي التصويت والترشيح والذي تم النص عليهما في دستور 1956 لم يؤدي إلا لنهاز أقلية عددية محدودة من النساء إلى مجلس الشعب حيث نجحت سيدتان فقط في أول انتخابات شارك فيها النساء عام 1957 وهما راوية عطية وأمينة شكرى ، و أيضا ظلت نسبة تمثيل المرأة تكاد تكون شبه معدومة في فترة الخمسينات والستينات، لنجد ان في اواخر السبعينات عام 1979 تم إقرار قانون ينص على تخصيص 30 مقعد للنساء في البرلمان وفقا لمبادرة جيهان السادات التي قامت باقتراح تخصيص نسبة معينة من المقاعد في مجلس الشعب للنساء مع إمكانية ترشحها على المقاعد الاخر من ثم وصل تمثيل المرأة البرلماني إلى 9% في برلمان 1979⁴¹ ثم في انتخابات 1984 حافظت المرأة على ما حققته من انجاز بحصولها على 36 مقعد، لكن في عام 1986 تم صدور قانون رقم 188 بعدم دستورية القانون السابق و الغاء هذا التخصيص على الرغم من ذلك ظلت نسب تمثيل المرأة مرتفعة نسبيا نظرا لطبيعة النظام الانتخابي المتبع وهو القائمة الحزبية النسبية حيث حصلت المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 1987 على 18 مقعد و هو ما يمثل نصف ما حصلت عليه في 1984، لكن أيضا بصدر قانون رقم 201 لسنة 1990 تم الغاء العمل بهذا النظام الانتخابي و الأخذ بالنظام الفردي أدى إلى انخفاض و تراجع نسب تمثيل المرأة في البرلمان لتصل إلى عشرة نساء فقط في برلمان 1990 ثم 9 مقاعد في برلمان 1995.⁴²

➤ كما يوضح الجدول (1) التالي النسب التي فاز بها النساء المصريات في الانتخابات البرلمانية من 1987 حتى 2005:

⁴¹مصطفى كامل السيد، "نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية"، سلوى شعراوى جمعة (محرر)، في: تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: الفرص و الاشكاليات، (القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة، 2000)، ص. 6-8.

⁴²وليد عبد الرحمن ومحمد عجم، "كوتا» نسائية.. في برلمان مصر"، الشرق الاوسط، العدد 11616، سبتمبر 2010، متاح

على <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article>

الانتخابات	عدد المرشحات	عدد الفائزات
1987	22	14
1990	45	7
1995	71	5
2000	109	4
2005	127	4

المرجع: وليد عبد الرحمن ومحمد عجم, "كوتا" نسائية.. في برلمان مصر", الشرق الاوسط, العدد 11616, سبتمبر 2010.

يتضح أنه قد انخفض عدد النساء في مجلس الشعب في الفترة 1990-2005 عما كان أثناء تطبيق نظام الكوتا و سيظهر ذلك عند الاطلاع على كيفية سير العملية الانتخابية لمجلس الشعب في 2005، حيث تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات ليصل عدد المرشحات إلى 127 مرشحة من أصل 51177 مرشحا في الانتخابات الثلاثة لمجلس الشعب 2005 و لم يفز منهما سوى أربعة فقط ، وبذلك حصلت

المرأة على تسع مقاعد فقط من أصل 454 مقعد في البرلمان، حيث هناك أربع نائبات فقط جاءوا عن طريق الانتخاب وخمسة بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك أى ما يعادل 2 % فقط في التمثيل البرلماني و بذلك شكل تمثيل المرأة في ذلك البرلمان تراجعاً عن سابقه في عام 2000 و التي حصلت فيه النساء على 11 مقعد منهم 7 مقاعد بالانتخاب و 3 بالتعيين.⁴³

رشح الحزب الوطنى فى تلك الانتخابات ستة فقط من النساء وهو ما يتعارض مع وعود الرئيس مبارك بأن يخصص نسبة 5% من قائمة مرشحي الحزب للنساء بل مثل ذلك تراجعاً لترشيح الحزب 11 امرأة فى انتخابات البرلمان لعام 2000 مع الأخذ فى الاعتبار فوز ثلاثة نساء من الستة المرشحات، كما رشحت جماعة الاخوان المسلمين 150 مرشحا من بينهم "امرأة واحدة فقط" و هى مكارى الديري فى منطقة مدينة

⁴³ المرأة فى السلطة التشريعية", الهيئة العامة للاستعلامات, 31 ديسمبر 2015, متاح على

<http://www.sis.gov.eg/Story/116462?lang=ar>

نصر في محافظة القاهرة، بينما رشحت قوى المعارضة 13 امرأة على قوائمها و كان أكثرهم حزب التجمع الذى رشح خمس نساء.⁴⁴

أما وضع المرأة في الغرفة الثانية من البرلمان -مجلس الشورى- بدأ يتجلى مع تعديل دستور 1971 في 1980، حيث تم تعيين خمس نائبات بالإضافة إلى نجاح اثنين بالانتخاب هما شفيقة ناصر والدكتورة نبيلة الإبراشي عن محافظتى الجيزة والبرلمان.⁴⁵ وفي ظل التطورات التى شهدتها التمثيل البرلماني للمرأة في مصر نجد ان فى برلمان (2005-2010) تم تعيين إحدى عشر سيدة فى مجلس الشورى بينما نجح عدد منهم فى الانتخابات البرلمانية لعام 2005.⁴⁶

وكان تراجع نسبة تمثيل المرأة بهذا الشكل و التى كانت كالصاعقة فى انتخابات 2005 الدافع الذى أدى الى ضرورة اصدار قانون رقم 49 لسنة 2009 و الذى يقضى بأن تقسم جمهورية مصر العربية إلى دوائر انتخابية لانتخاب 444 عضوا، كما تقسم الدوائر الاخرى لانتخاب 64 عضوا يقتصر الترشيح فيها على النساء بالإضافة لامكانية ترشحها على المقاعد الاخرى.⁴⁷

جاءت أهمية الانتخابات البرلمانية التى جرت فى 2010 من عودة تخصيص نظام الكوتا مرة أخرى ليتضح مدى أثر نظام الكوتا فى تلك الانتخابات و الذى حفز النساء مرة اخرى على المشاركة فى الانتخابات و الترشح حتى بلغ عدد المرشحات 1047، حيث رشح الحزب الوطني 992 امرأة بينما التجمع 10 نساء، الوفد 13 ، الحزب الناصري 25. كما وصل عدد المرشحات على المقاعد المخصصة للكوتا إلى 380 مرشحة وكان هناك اثنتان غير لائقين للترشح فى دائرتى 6 اكتوبر بالقاهرة و فى بنى سويف ليصبح عددهم

⁴⁴ سعيد شحاته، "الانتخابات البرلمانية المصرية فى الميزان"، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 18 اغسطس 2007، متاح على

<http://www.achr.eu/art225.htm>

⁴⁵ آلاء محمد المصري، "دراسة ترصد دور المرأة تحت القبة فى 50 عاما"، الوفد، 24 يناير 2012، متاح على

<https://alwafd.org>

⁴⁶ محمد غنايم، "تفعيل دور المرأة فى المشاركة السياسية: دراسة تأصيلية"، (القاهرة: المركز القومى للإصدارات القانونية،

2014)، ص 47.

⁴⁷ المرجع السابق، ص 45.

378 بجانب 76 مرشحة على المقاعد المفتوحة، من بين الـ 378 مرشحة هناك 145 مرشحة عن الاحزاب بينما 223 مرشحة مستقل. أما في انتخابات مجلس الشورى في عام 2010 كان هناك 24 حزب ولكن ثلاثة أحزاب فقط هم الذين وضعوا المرأة في قائمتهم الحزبية وبذلك فازت امرأة واحدة فقط.⁴⁸

➤ ستضح تلك النسب في الاشكال البيانية التالية:

الشكل (1): عدد النساء المرشحات كمستقلات في مقابل المرشحات عن احزاب في انتخابات 2010:



المرجع: التقرير السنوى لحالة المرأة المصرية 2010, المركز المصرى لحقوق المرأة, 2010.

الشكل (2): عدد المرشحات على مقاعد الكوتا في مقابل عدد المرشحات على الدوائر المفتوحة (2010):

⁴⁸ Nehad, Aboul, Komsan, &, ECWR Research Unit, “Egyptian Women’s Status 2010 report 2010”, **Egyptian Center for women’s rights**, March 2010, published on: <http://ecwronline.org/?p=4569>.



المرجع: التقرير السنوى لحالة المرأة المصرية 2010, المركز المصرى لحقوق المرأة, 2010.

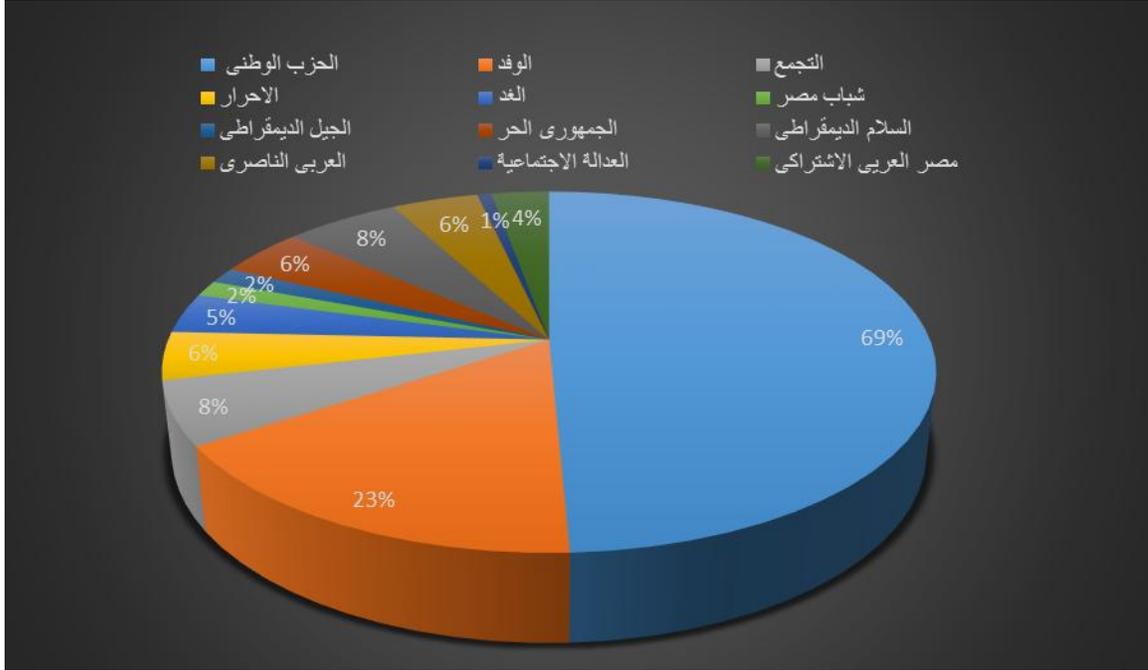
فى حين ان 16 حزبا سياسيا فى تلك الانتخابات دعم المرشحات على نظام الكوتا حيث خاض الحزب الوطنى الانتخابات ب 69 مرشحة على تلك المقاعد المخصصة، بينما حزب الجيل الديمقراطي و حزب شباب مصر نافس كلا منهما بمرشحتان، والجمهورى الحر و العربى الناصرى نافس كلا منهما ايضا ب6 مرشحات، والسلام الديمقراطي نافس ب8 مرشحات، وحزب العدالة الاجتماعية والمحافظين والتكافل رشح كل منهم امرأة واحدة بينما نافس حزب مصر العربى الاشتراكى بترشيح 4 مرشحات.⁴⁹ حصلت المرأة فى تلك الانتخابات على 65 مقعدا برلمانيا حيث فازت 62 مرشحة على المقاعد المخصصة للكوتا، و اثنتان فازوا على المقاعد المفتوحة احدهما فى دائرة الدقى بمحافظة الجيزة و الاخرى فى دائرة 15 اغا بمحافظة الدخيلة، و تم تعيين امرأة واحدة من قبل رئيس الجمهورية و هى أمينة شفيق، من بين ال 64 مرشحة الذى تم انتخابهم يوجد 8 مستقلات و 56 مرشحة تابعين للحزب الوطنى.⁵⁰

الشكل(3): نسب ترشيح الاحزاب نساء عنها فى انتخابات 2010:

⁴⁹التقرير السنوى لحالة المرأة المصرية 2010, المركز المصرى لحقوق المرأة, 2010, ص 2, متاح على

<http://nwrcegypt.org>

⁵⁰ Nehad, Aboul, Komsan, &, ECWR Research Unit, **Op-Cit**.



الشكل (3) من عمل الباحثة.

وبالتالي من خلال تلك البيانات يظهر مدى تأثير نظام الكوتا على تمثيل المرأة المصرية في البرلمان وأهميته كما يتضح انه يمكن ايضا ان يعمل نظام القوائم النسبية الانتخابي الى حد ما بدون الكوتا على ضمان نسبة التمثيل البرلماني للمرأة و ذلك في الفترة 1979-1984 لكن اذا نظرنا الى النظام الفردي نجد ان التمثيل البرلماني للمرأة يتراجع بشدة في غياب نظام الكوتا تحت النظام الفردي و الذي ظهر بشدة في الانتخابات البرلمانية من 1990 حتى 2005، الامر الذي ادى بالضرورة لصدور قانون لإعادة العمل بنظام الكوتا مما يدل على أهميته وتأثيره الايجابي على التمثيل البرلماني للمرأة المصرية و الذي اتضح بشدة في نتائج انتخابات 2010.

المبحث الثاني: أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في فرنسا خلال الفترة (2005-2010)

(2010)

يستعرض هذا المبحث الخلفية التاريخية لجهود الحركات النسوية في فرنسا التي أدت بهم إلي تطبيق قانون المناصفة في عام 2000 والنتيجة الإيجابية التي نتجت عن ذلك ثم أثر التعديلات الانتخابية التي أدت إلي تطبيق نظام الأكثرية بدلا من القائمة النسبية في العديد من الدوائر مما أثر سلبيا علي تمثيل المرأة في البرلمان خاصة في انتخابات 2007.

فقد بدأ الحراك النسوي في محاولة زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إيمانا منه بأن الانخفاض في معدلات المشاركة السياسية للمرأة يرجع سببها لاعتبارات اجتماعية وتاريخية ومؤسسية وليس لعدم وجود رغبة لدي المرأة في المشاركة. وعلت الأصوات المنادية بتطبيق نظام الكوتا في داخل الأحزاب السياسية وعلي قوائم المرشحين، مما تسبب في ظهور مصطلح "المناصفة" بداخل المجال العام والذي دعمه العديد من السياسيين وجميع الأحزاب الرئيسية والرأي العام والمنظمات الأوروبية وبعض الجماعات النسوية، بدلا من مصطلح الكوتا الذي لطالما تم الربط بينه وبين الجماعات النسوية التي قد "عفا عليها الزمن". وتم تعديل الدستور في يونيو 1999 لينص علي تفضيل القانون لأن تكون الفرص التي يحصل عليها النساء والرجال في المجال السياسي علي قدم المساواة، وتفضيل الأحزاب لأن تكون الفرص التي يحصل عليها النساء والرجال في المناصب السياسية المنتخبة علي قدم المساواة. وفي عام 2000، تم إصدار قانون المناصفة الذي احتوي علي إجراءات مهمة في تحقيق المناصفة في الانتخابات بنظام القائمة. وبالفعل قد تم تطبيق قانون المناصفة في انتخابات المجالس المحلية في عام 2001، مما تسبب في ارتفاع نسبة النساء في المجالس المحلية إلي 47.5% بعدما كانت 25.7%. أما عن الانتخابات التشريعية في 2002، فقد تم تزويد الأحزاب التي تتقدم بمرشحات أكثر من النساء بحوافز مالية، ولكن لم يتم تطبيق المناصفة. ولقد دعم مؤيدي المناصفة موقفهم بقولهم أنها ليست مطالبة بتمثيل نسبي للسيدات في المجتمع الفرنسي، بل هي تؤدي إلي مساواة في المشاركة بين نصفي المجتمع.⁵¹

أما في انتخابات مجلس الشيوخ في عام 2001، فتسبب قانون المناصفة في رفع عدد النواب النساء إلي 20 بدلا من 5 في الدوائر التي طبقت نظام القوائم النسبية الانتخابي، ولكن في تلك الدوائر التي لم تطبقه،

⁵¹ Gill, Allwood, & Wadia, Khursheed, "Increasing Women's Representation in France and India" *Canadian Journal of Political Science*, Jun. 2004, vol. 37, no. 02, p.375-393, <http://www.jstor.org/stable/25165646>.

لم تختلف نسب المشاركة عن قبل. أما عن الجمعية الوطنية، فقد زاد عدد النائبات من 63 نائبة في 1997 إلى 71 نائبة في 2002. ولكن التعديلات الانتخابية في 2003 قسمت الدولة إلى 8 دوائر بعدما كانت دائرة واحدة في انتخابات الجمعية الوطنية، مما يقلل من عدد النساء المنتخبات في الدوائر التي لا تحصل فيها قوائم أحزاب معينة علي أصوات عديدة، مما يؤدي إلى عدم حدوث توازن بين تمثيل الرجال والنساء.⁵²

كانت الانتخابات البرلمانية لعام 2007 هي التطبيق الثاني لقانون المناصفة الذي تم وضعه في عام 2000، مما إلزم كل الاحزاب بجعل المقاعد المرشحة عنهم بالمناصفة بين النساء والرجال ولكن ظلت المشكلة الدائمة هي الفجوة بين عدد المرشحات وعدد من يتم انتخابهم بالفعل من النساء بالرغم من ذلك تم انتخاب 107 امرأة للمقاعد البرلمانية، ومن الملاحظ ايضا في انتخابات 2007 ان جميع الاحزاب بمختلف توجهاتها شهدت ارتفاع في نسب النساء المرشحات لديهم مقارنة بانتخابات عام 2002 على الرغم من ان هي هذه النسبة المرتفعة لم تنعكس على نسب النساء المنتخبات. يظهر ذلك في عدد المرشحات مقارنة بعدد الفائزات لنجد ان الحزب الشيوعي ترشح عنه نساء بنسبة 46.5% و فاز منهم 16.7% فقط، بينما حزب الخضر الفرنسي رشح نساء بنسبة 50.4% و فاز منهم 25%، اما الحزب الاشتراكي فكانت نسبة النساء تمثل 45.52% ليصعد الى البرلمان 26% فقط ثم يأتي الحزب الجمهوري اليميني المرشح عنه نساء بنسبة 26.5% و فاز منهم 14.2%.⁵³

➤ يوضح الجدول (2) التالي التغيير الواقع في التمثيل البرلماني للمرأة الفرنسية بين انتخابات 2002 و 2007:

⁵² Priscilla, Southwell, “Gender Parity thwarted? The Effect of Electoral Reform on Senate and European Parliamentary Elections in France1999-2011”, **French Politics**, 2013, vol.11, no.2, p.169–181, <http://link.springer.com/article/10.1057%2Ffp.2013.4>.

⁵³ Rainbow, Murray, “Was 2007 A landmark or letdown for women’s political representation in France”, **Representation**, 3 April 2009, Vol. 45, no.1, p. 34-36.

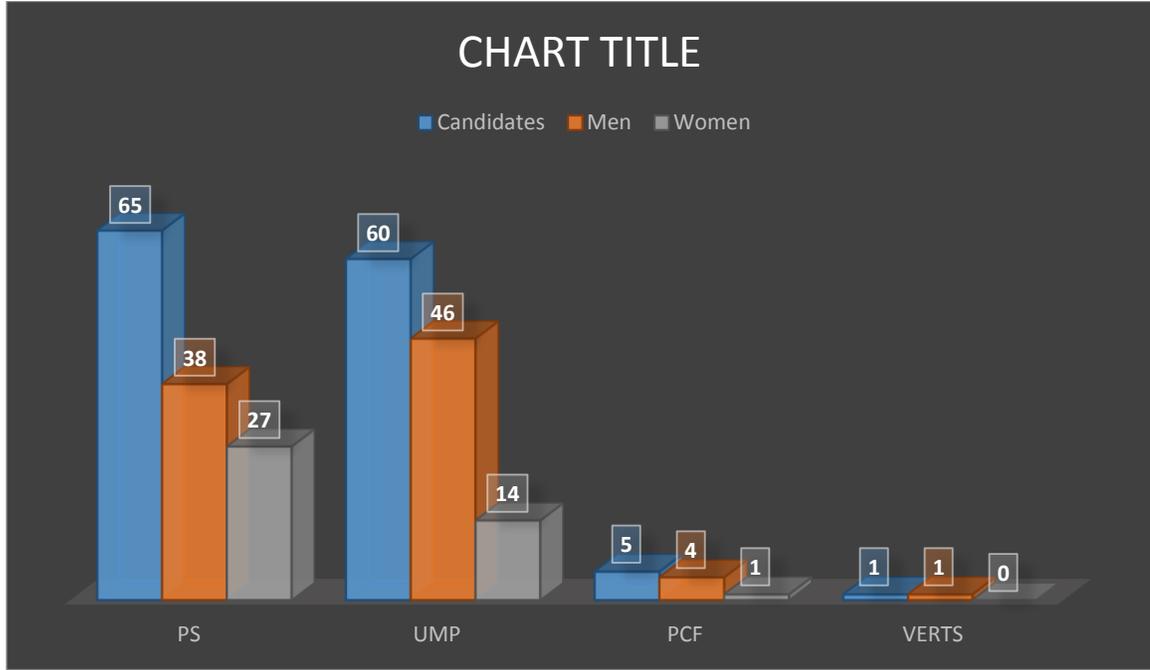
party	%women candidates 2002	%women elected 2002	%women candidates 2007	%women elected 2007
PCF	43.6%	18.2%	46.5%	16.7%
VERTS	48.9%	33.3%	50.4%	25%
PS	24.6%	16.2%	45.5 ² %	26%
MODEM	n/a	n/a	36.9%	0
UDF	19.9%	6.9%	27.9%	0
UMP	19.6%	10.7%	26.5%	14.2%
FN	48.4%	n/a	48.8%	n/a

المرجع: Rainbow, Murray, "Was 2007 A landmark or letdown for women's political representation in France", **Representation**, 3 April 2009, Vol. 45, no.1.

كما أثرت إيديولوجية الحزب في طريقة استجابته لترشيح النساء ونسبة تمثيلهن في البرلمان الفرنسي بالفعل، فنجد ان الاحزاب اليسارية تتفاعل اكثر مع نسب ترشح و انتخاب النساء عن الاحزاب اليمينة مما يعني ان الاحزاب اليسارية اميل في ترشيح نسب اعلى للنساء لكن تقل تلك الفجوة عند النظر عن الممثلات لتلك الكتل الحزبية في البرلمان و ذلك يرجع لنسب معدلات حصول الاحزاب اليمينية على الاصوات الانتخابية مقارنة بغيرها من النساء. وهذا لا يتنافى مع كون ان الاحزاب جميعها تمنح العدد الاكبر من مقاعدها للرجال وهذا ما يتضح عند النظر للجولة الاولى من انتخابات 2007 حيث حصلت المرأة على 47 مقعد من اصل 144 تم انتخابهم، حيث فاز الحزب الاشتراكي ب 65 مقعد حصلت المرأة على 27 مقعد أما ال 38 مقعد ذهبوا للرجال بينما فاز الحزب الجمهوري اليميني ب 60 مقعد حصلت المرأة على 14 مقعد و الرجال على الاربعين مقعد الباقيين أما الحزب الشيوعي الفرنسي و الذي حصل على خمس مقاعد كان من بينهم امرأة واحدة وحصل حزب الخضر الفرنسي مقعدا واحدا و الذي لم يمنح فرصة لتمثيل اي امرأة عنه.⁵⁴

⁵⁴ Id.

➤ يوضح الشكل (4) التالي عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء في البرلمان عن الاحزاب التالية مقارنة بغيرها من الرجال في انتخابات 2007:



الشكل (4) من عمل الباحثة.

خلاصة تحليل الفصل

بحث هذا الفصل -الفصل الثاني من الدراسة- أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة بمصر مقارنة بفرنسا في الفترة من 2005 إلى 2010، حيث شهدت المرأة في مصر على وجه التحديد هبوطاً

وصعودا فى تمثيلها البرلمانى وفقا لنظام الكوتا وطبيعة النظام الانتخابى. يتضح لنا ان الثقافة الذكورية مسيطرة على اغلب المجتمع المصرى مع عدم توفير الامكانيات المادية والدعم الحزبى للمرأة المصرية كانوا من الاسباب الرئيسية وراء تراجع تمثيلها البرلمانى لذلك عمل النص القانونى للدولة ونظرة النظام الحاكم لأهمية تمثيل المرأة دورا هاما فى تمثيلها البرلمانى. وبالتالي يمكن القول ان تطبيق نظام الكوتا فى مصر عمل على رفع نسب التمثيل البرلمانى للمرأة المصرية خاصة مع اتباع القائمة الحزبية النسبية كنظام انتخابى. تراجعت نسب التمثيل البرلمانى مع الغاء نظام الكوتا الذى صدر فى 1979 خاصة فى ظل اتباع النظام الفردى كنظام انتخابى لتصل فى انتخابات 2005 الى 2% فى حين ان تلك النسبة تشمل المعينات أيضا، هذا ما وضع اهمية اتباع نظام الكوتا وتأثيره الفعال على تمثيل المرأة مما ادى الى صدور قانون الكوتا فى 2009 لىضمن للمرأة 65 مقعدا فى برلمان 2010. أما فى فرنسا التى فضلت استخدام مصطلح المناصفة بدلا من نظام الكوتا حيث رأت انه من الافضل ان تتاح الفرص للرجال والنساء فى الحياة السياسية على قدم المساواة بالمناصفة، لكن تعرض هذا القانون عند تطبيقه لعدة تحديات تم عرض بعضها فى المبحث الثانى من الفصل ولكن الشروع فى تطبيقه مع نظام القوائم النسبية ادى الى ارتفاع ملحوظ فى نسب تمثيل المرأة فى البرلمان الفرنسى خاصة فى 2007، مع ملاحظة ان التوجه الحزبى يؤثر فى نسب تمثيل النساء حيث يرشح احزاب اليسار عنه نساء بنسب اعلى من اليمين لكن مع نسب فوز اليمين الاعلى قد لا ينعكس ذلك التميز فى تمثيلها داخل البرلمان وهذا ما وضعه الجدول (2) والشكل (4).

الفصل الثالث

أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة
بفرنسا من 2011 إلى 2015

• تمهيد

شهدت منطقة الشرق الاوسط عدة اضطرابات سياسية بداية من 2011 ومازال بعضها مستمر حتى الان والتي عرفت بثورات الربيع العربى فى عدد من الدول منها ليبيا، سوريا، تونس، ومصر. فى تلك الاجواء لعبت المرأة دورا هاما وبارزا فى المجتمعات أملا فى الحصول على حياة افضل وسعيا لتقدم بلادها، فوجد ان المرأة المصرية خرجت فى الميادين وعلى رأسها ميدان التحرير فى الخامس والعشرين من يناير طلبا فى عيش وحرية وعدالة اجتماعية حتى تطرق الامر الى تغيير النظام السياسى بأكمله، فى ظل تلك التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى تصاعدت التيارات النسوية كما اتجهت المرأة بنسبة كبيرة الى الحياة السياسية والمشاركة الانتخابية. هكذا سيناقش هذا الفصل وضع المرأة منذ قيام ثورة يناير حتى عام 2015 حيث صدرت عدة تعديلات دستورية ومن ضمنها الغاء قانون الكوتا الصادر فى 2009 والنص على قانون جديد الذى تم العمل به فى الانتخابات البرلمانية لعام 2011 والذى تصاعد فيها حزب الحرية والعدالة بصورة كبيرة، ثم جاء ثورة 30 يونيو لتطيح بالاخوان مما تبعه ايضا تشكيل دستور جديد 2014 والذى ضمن حقوقا جديدة للمرأة أملا فى تحسين نسبة تمثيلها البرلمانى. أما الوضع فى فرنسا التى اعتمدت تغيير نظامها الانتخابى من القائمة الى الانتخاب المعتمد على الاكثرية لم يأتى فى صالح المرأة حتى فى ظل اتباع قانون المناصفة.

وبناء على ما سبق سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الاول سيستعرض أثر التطورات الواقعة فى الحياة السياسية والدستورية المصرية خاصة فيما يتعلق بنظام الكوتا على نسبة تمثيل المرأة المصرية فى البرلمان فى انتخابات 2011 و 2015. بينما المبحث الثانى سيبتعرض التطورات الواقعة فى نسب تمثيل المرأة فى البرلمان الفرنسى خاصة فى الانتخابات البرلمانية لعام 2012، فى ظل نظام الاكثرية وقانون المناصفة.

المبحث الأول: أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر في الفترة (2011-

2015)

شهدت الفترة من 2011 إلى 2015 العديد من التغيرات السياسية في منطقة الشرق الاوسط مما أدى الى تغيرات دستورية و قانونية في تلك الدول و تغيرت الانظمة أيضا، وفي تلك الفترة ظهر دور المرأة بشكل كبير و برز أهميته في المجتمع المصرى و خاصة في الحياة السياسية لما لعبته من دور هام وبارز في ثورتى 20 يناير و30 يونيو. و خلال تلك الفترة في مصر حكمها تياران مختلفان من الناحية الفكرية مما ادى الى تغيير وضع المرأة من فترة لآخرى لتشهد نسب تمثيلها البرلماني هبوطا وصعودا وفقا للقوانين المتبعة في كل فترة و الثقافة المسيطرة على من هم في الحكم و هذا ما سيستعرضه هذا المبحث محاولا تحليل تأثير تلك الاحداث والقوانين خاصة المتعلقة بنظام الكوتا على تمثيل المرأة المصرية في البرلمان خلال تلك الفترة التى وقع فيها دورتين انتخابيتين في 2011 بعد الثورة مباشرة و اخرى في 2015 بعد الاطاحة بنظام الاخوان المسلمين.

إن ربيع الثورات العربى الذى ما لبث ان طال الكثير من المظاهر الحياتية المصرية أضفى بظلاله على مظاهر المشاركة السياسية للمرأة المصرية، فمن ميدان التحرير إلى صندوق الانتخابات واتسمت المشاركة السياسية للمرأة في تلك الفترة بالتنوع على نحو غير مسبق من منظمات مجتمع مدنى للاضرابات و المظاهرات للترشح فى الانتخابات و تزايد عدد الممارسات لحق الاقتراع. ففي الوقت التى شاركت فيه المرأة بكل قوة فى معترك ميدان التحرير بحثا عن العدالة الاجتماعية و الحرية من قيود نظام فاسد، اتخذ هنا الحماس منحنى اخر متعلق بالمشاركة الانتخابية.⁵⁵ فجاءت الانتخابات البرلمانية لعام 2011-2012 كأول انتخابات بعد ثورة يناير في ظل بعض العوامل مثل الدعوة من قبل بعض الإسلاميين لتقييد دور المرأة في

⁵⁵هالة مرجان، "المرأة المصرية والمشاركة السياسية من يوليو 52 إلى 25 يناير: استعراض و استشراف مستقبل"، ماعات للسلام و التنمية و حقوق الإنسان، 22 ديسمبر 2011، <http://www.maatpeace.org/old/node/3353.htm>.

الحياة العامة وخاصة في الحياة السياسية، إلغاء قانون الكوتا النسائية الذي تم إقراره في عام 2009 والعمل به في الانتخابات البرلمانية في 2010 واستبداله بالإعلان الدستوري الذي يضمن تمثيل المرأة في قوائم الأحزاب علي الأقل امرأة واحدة في القائمة ولكنة لم يشترط وضع النساء في بداية القوائم مما أثر علي احتمالية فوزهم على عكس النظام المتبع حالياً.⁵⁶

وصل عدد المرشحات في الانتخابات البرلمانية لعام 2011 إلى 984 مرشحة من أصل 8415 إلى 12.1%، انقسموا إلى 351 امرأة من أصل 4847 على المقاعد الفردى إلى 7.2% و 633 امرأة من أصل 3566 على القوائم الحزبية إلى 11.2%. كما تنقسم الانتخابات المصرية إلى عدة ثلاث جولات ففي الجولة الأولى كان عدد إجمالي المرشحين من النساء و الرجال على الفردى و القائمة 1597 منهم 1055 ينافسون على المقاعد الفردى تحتل منهم النساء 164 اسما أي ما يعادل 24.3% بينما ينافس 492 على القوائم منهم 212 امرأة أي ما يعادل 43%، أما في الجولة الثانية زاد عدد المرشحين إلى 3813 منهم 2241 على المقاعد الفردى شغل منهم 107 نساء أي 4.7% بينما القوائم 1572 منهم 221 امرأة أي 14%، في حين ان الجولة الثالثة وصل العدد إلى 2753 منهم 1551 ينافسوا على المقاعد الفردى منهم 80 امرأة أي 5.1% بينما القوائم ترشح عنها 1202 منهم 200 امرأة إلى 16.6%.⁵⁷

فاز في تلك الانتخابات 9 نائبات، ثلاثة في المرحلة الأولى أي ما يعادل 1.4% حيث ينتمي اثنتان منهن لقائمة حزب الوفد (مارجريت عازر في القاهرة، حنان ابو الغيط في دمياط) والثالثة سناء السعيد مرشحة عن الكتلة المصرية في أسيوط، أما في المرحلة الثانية فاز أيضا ثلاثة جميعهن على القوائم الحزبية اثنتان عن حزب الحرية والعدالة (عزة الجرف في الجيزة، ورضا محمد في الشرقية) والثالثة ماجدة النويشي عن حزب الوفد في الاسماعيلية، بينما في المرحلة الثالثة اثنتان عن الحرية والعدالة أيضا هن (سهام اليماني في الدقهلية، وهدى غنية في القليوبية) والثالثة فضية سالم عن حزب الإصلاح والتنمية في جنوب سيناء.

⁵⁶ "Egyptian women's status report 2011", Egyptian center for women's rights, 24 March, 2012, published on: <http://ecwronline.org/?p=4573>.

⁵⁷ Ibid.

وبذلك وصل عددهم فى البرلمان إلى 11 نائبة حيث التسعة المنتخبات بالإضافة الى اثنتين تم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية هن ماريان ملاك وسوزى ناشد.⁵⁸

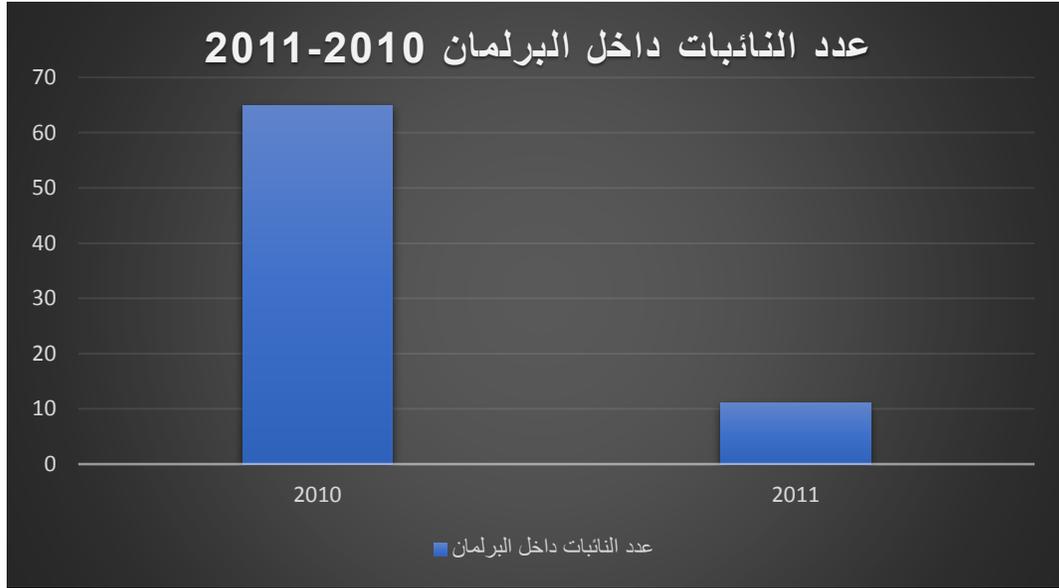
كما تعتبر انتخابات 2011 من أكثر الانتخابات التى شهدت بها المرأة دعم فى بعض المناطق، كشمال سيناء وصلت نسبة المرشحات بها إلى 28.8% وفى أسوان وصلت إلى 28% بينما فى الوادى الجديد قد وصلت إلى 27%، فى حين ان محافظة الأقصر والبحر الاحمر والسويس والاسماعيلية وصولن إلى نسبة 25%. ووصل عدد المرشحات على القوائم الحزبية فى القاهرة والجيزة إلى 13% بينما القليوبية إلى 17.7%، أما فى المقاعد الفردى نجد أن اعلى نسبة ترشيح للمرأة فى محافظتى بورسعيد والبحر الاحمر بنسبة 11% وفى جنوب سيناء بنسبة 10%، لكن جاء الوادى الجديد والجيزة فى درجة أقل لتصل نسبة الترشيح بهما على التوالى إلى 7% و5.6%، كما أصبحت جاءت محافظة الاقصر فى المرتبة الاخيرة حيث لم توجد ولا امرأة مرشحة على المقاعد الفردية بينما فى كفر الشيخ و التى تعتبر من أقل المحافظات تراجعت الى 1.5%.⁵⁹ و فى النهاية قد تم حل هذا لمجلس لعدم دستورية القانون القائم عليه.

هكذا فى غياب نظام الكوتا و إغفال القانون الجديد اى رقابة على ترشح المرأة على المقاعد الفردية و نصه على ان تحتوى القائمة الحزبية على امرأة واحدة كحد ادنى دون تحديد موقعها فى القائمة جعل نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان المصرى تتراجع إلى ما يقرب من 2% وهو المتوسط العام الذى كان سائدا قبل العمل بنظام الكوتا الذى أقر عليه فى 2009، هكذا يتضح لنا مدى تأثير نظام الكوتا و ما ينص عليه على نسب تمثيل المرأة فى البرلمان خاصة انه اذا قارنت تلك النسب بالنسب الدولية ستجدها متدنية حيث يبلغ متوسط النسب الدولية فى البرلمانات الديمقراطية الاخرى حوالى 18.7%.

⁵⁸ملخص تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2012: عام الخروج الكبير للمرأة المصرية", المركز المصرى لحقوق المرأة, يناير 2013, متاح على <http://ecwronline.org/arabic>.

⁵⁹“Egyptian women’s status report 2011”, **Op-cit.**

➤ يوضح الشكل (5) التالى التراجع الذى شهده التمثيل البرلمانى للمرأة فى ظل غياب قانون الكوتا والذى تم العمل به فى انتخابات 2010:



الشكل (5) من عمل الباحثة.

ثم تطورت الاوضاع فى مصر وتم الخروج على حكم الاخوان المسلمين فى مظاهرات عرفت بثورة 30 يونيو عام 2013 وأثر تلك المظاهرات تم التخلص من حكم الاخوان المسلمين والشروع فى خارطة الطريق فى حين انه فى تلك الفترة تغير المشهد السياسي المصرى كما بدأت ان تستعيد المرأة حقوقها من خلال دستور 2014 الذى كفل للمرأة تمثيل مناسباً فى البرلمان المصرى تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما جاء قرار رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى منظماً قانوناً لمجلس النواب القانون (46) لسنة 2014 حيث نصت المادة (5) منه على ان تقسم الجمهورية الى 4 دوائر للقائمة الحزبية منهم دائرتين بها 15 مقعد ودائرتين 45 مقعد مع الشروط التالية لترشح القائمة الحزبية بهم أن تتضمن القائمة الحزبية عدد من المرشحين مساوياً للعدد المطلوب انتخابه فى الدائرة وعدد من الاحتياطيين مساوياً له ويجب أن تتضمن كل

قائمة الاعداد والصفات الاتيه وذلك بالنسبة للدائرتين يكون لكل منهما 15 مقعد: 3 مرشحين على الاقل أقباط، مرشحان من العمال و الفلاحين و مثلهم من الشباب، بالإضافة الى مرشح على الاقل لذوى الاعاقة مع مرشح اخر على الاقل للمصريين المقيمين بالخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو غيرهم سبعة نساء على الاقل. أما بالنسبة الدوائر التي تمتلك 45 مقعدا فيشترط ان تحتوى على تسعة مرشحين من الأقباط، ستة من المترشحين عمال فلاحين ومثلهم للشباب بالإضافة الى ثلاثة من ذوى الاعاقة وثلاثة للمصريين بالخارج على ان يكون من بينهم 21 من النساء. و ايضا يحق لرئيس الجمهورية تعيين 5% من نواب المجلس لكن يشترط ان يكون نصفهم نساء.⁶⁰

رشحت الاحزاب فى تلك الانتخابات عدد محدود من النساء وهو ما نصت عليه الكوتا فقط ولم يرشح اى حزب اكثر من العدد المنصوص عليه اطلاقا كأنه ترشيح إجبارى، ولانه لا يوجد ينظم ترشيح المرأة على المقاعد الفردية نجد 50 حزب خاضوا المعركة الانتخابية على المقاعد الفردية منهم 23 حزب لم يرشحوا عنهم ولا امرأة واحدة، فى حين ان اعلى حزب هو حزب الوفد الذى رشح عنه على المقاعد الفردية 9 نساء من اصل 149 مرشح وحزب حماه الوطن رشح عنه 6 نساء من اصل 117، بينما رشح حزب مصر الجديدة امرأة واحدة من اصل 65 مرشح ورشح حزب الجيل الديمقراطي امرأة واحدة ايضا من بين خمس مرشحين كما فعل حزب الدستور الذى رشح ايضا امرأة واحدة من اصل ست مرشحين.⁶¹

ثم نجد ان محافظة جنوب سيناء هى الاعلى فى تنافس النساء على المقاعد الفردي لتصل الى نسبة 12% ويليهها اسكندرية التى وصلت الى 9.5%، بينما أقلها فى شمال سيناء 3% وفى الوادى الجديد لتصل الى 2.5%. بينما فازت على تلك المقاعد الفردي فى النهاية امرأتين فقط (واحدة فى الاسكندرية "إلهام رملوى" و الاخرى فى البحيرة "سناء براغش"). هكذا وصل عدد النائبات فى برلمان 2015 الى 89 نائبة من اصل 596 عضوا حيث يوجد 75 نائبة منتخبة و 14 نائبة معينة إى ما يعادل 14.7% فى التمثيل البرلمانى وبذلك يصبح مجلس النواب لعام 2015 الاعلى تمثيلا للمرأة فى الحياة النيابية المصرية.⁶²

⁶⁰قانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014، "الجريدة الرسمية، العدد 23 (تابع)، 5 يونيه 2014، ص 39-40.

⁶¹ ECWR's research unit, "Egyptian women in 2015 parliamentary elections", **Egyptian center for women's rights**, Feb. 17, 2016, <http://ecwronline.org/?p=6788>.

⁶² Ibid.

المبحث الثاني: أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في فرنسا في الفترة (2011-2015)

يستعرض هذا المبحث مدى صحة النظريات وما تناولته الدراسات من التحدث عن مدى تأثير النظام الانتخابي المتبع على تطبيق قوانين ونظم الكوتا المتبعة، وهذا ما يحاول المبحث النظر فيه بالتطبيق على الوضع الفرنسي خاصة بعد تعديل النظام الانتخابي الى نظام الاكثرية خاصة انه في 2008 عندما أصبح النظام الانتخابي في مجلس الشيوخ يعتمد بشكل أساسي علي الاكثرية، ساء حال تمثيل المرأة في المجلس، فأصبح عدد النائبات 114 بعدما كان 127 في 2004، حيث أن نسبة الرابحين بالأكثرية ارتفعت من 35% إلي 65%. فسيتبع المبحث تطورات تمثيل المرأة الفرنسية في البرلمان حتى انتخابات 2012 خاصة انها اخر انتخابات برلمانية فرنسية عقدت حيث سيتم انتخاب برلمانا جديدا في 2017 نظرا لمرور خمس سنوات وهي المحددة للبرلمان الفرنسي.

فقد استمرت التعديلات التي تم إجرائها علي القوانين الانتخابية لتصبح أساسا بالأكثرية بدلا من القائمة النسبية في التقليل من نسب وجود المرأة في البرلمان الفرنسي حتي في وجود قانون المناصفة، فلقد كان التعديل الانتخابي في 2003 ينص علي أن تقسم فرنسا إلي عدة دوائر مما أدت إلي قلة النساء المرشحات المحتمل فوزهم في انتخابات 2004 و2008. كما أن ظهور ظاهرة "الانتشار الحزبي" قد ساهمت في مفاقمة الموقف، التي تمثلت في خروج بعض أعضاء حزب كبير من الحزب مؤقتا ليشكلوا حزبا صغيرا لا يجب عليه أن يلتزم بقانون المناصفة مما يعطي الأولوية للرجال علي قوائمهم دون الحاجة لوضع امرأة بين كل رجلين، وقد حدث ذلك بالفعل في 18 حي من أصل 58، حيث فاز مرشح ذكر من الحزب الكبير، ومرشح ذكر من الحزب الصغير، ويتم تسجيلهم في مجلس الشيوخ علي أنهم من نفس الحزب الكبير.⁶³

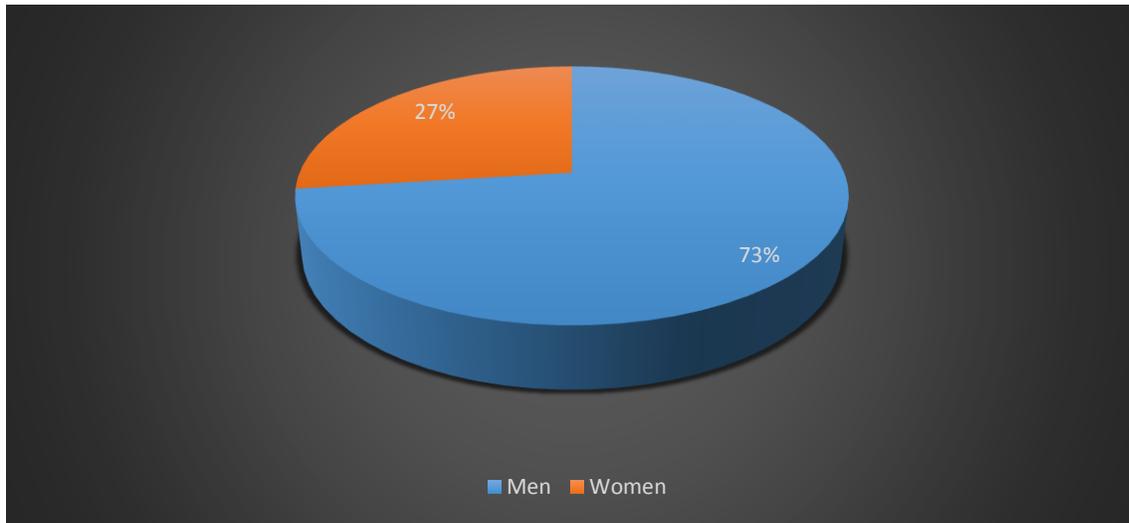
ومن الأمثلة الواضحة للنتيجة السلبية لتعديلات 2003 هي أن هناك دائرة في فرنسا لناخبها ميول اشتراكية، فقاموا بانتخاب رجلين من الحزب الاشتراكي ورجلا من الحزب الشيوعي، ولو كان النظام المتبع هو نظام

⁶³ Priscilla, Lewis, Southwell, "Gender Parity Laws in France have been undermined by electoral reforms", **European Politics and Policy institute**, September 13th, 2013, <http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/09/13/>.

القائمة النسبية، لكان علي الحزب الاشتراكي أن يضع امرأة وراء أول رجل علي القائمة ولكن قد تم انتخابها.⁶⁴

جاءت انتخابات البرلمان الفرنسي في 2011 متقدمة في نتائجها من حيث نسب تمثيل النساء مما ادى الى تقدم فرنسا من المركز 69 الى المركز 34 على المستوى العالم من حيث التمثيل البرلماني للمرأة وفقا لما جاء في تقرير الاتحاد البرلماني الدولي، في حين تراجع نسب المرشحات من النساء الى 40% مقارنة بانتخابات 2007 التي وصلت بها النسبة الى 41.6% لكن ضم البرلمان الفرنسي في ذلك العام 155 امرأة من اصل 577 مقعد برلماني تحت نجاح وسيطرة الحزب الاشتراكي اى ما يقرب من ربع المقاعد البرلمانية تشغلها نساء، وعلى الرغم من ذلك كانت نتائج تلك الانتخابات غير مرضية بالنسبة للحركات النسوية الفرنسية حيث رأوا ان فرنسا لازالت امامها طريق طويل لامكانية تحقيق المناصفة بالفعل.⁶⁵

➤ يوضح الشكل (6) التالي نسب تمثيل النساء في البرلمان الفرنسي (2012) مقابل الرجال:



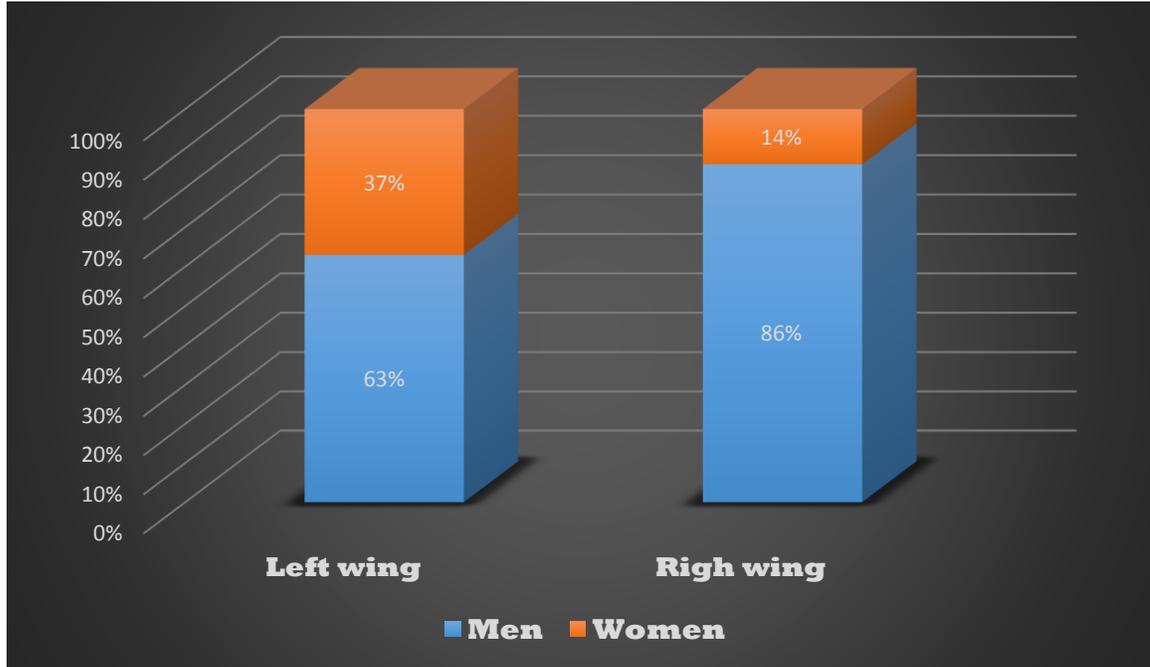
المرجع: Kim, Willsher, “French elections: record number of female MPs not enough”, The guardian, Jun. 18, 2012.

⁶⁴ Ibid.

⁶⁵ Kim, Willsher, “French elections: record number of female MPs not enough”, **The guardian**, Jun. 18, 2012, <https://www.theguardian.com/world/2012/jun/18/french-elections-record-female-mps>.

كما احتلت النساء من اعضاء الحزب الاشتراكي الممثلين في البرلمان نسبة 37% بينما كان نصيبها من الحزب اليميني المدعم لساركوزي نسبة 14%، هكذا كانت النسب داخل البرلمان الفرنسي المنتخب في 2012 "155" امرأة مقابل "422" رجل اي ما يعادل امرأة لكل 2.7% من الرجال.⁶⁶ كانت من ابرز اعضاء ذلك البرلمان من النساء هي مرشحة حزب اليمين المتطرف مارين لوبان و التي فيما بعد نافست في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وخسرت امام ماكرون مرشح اليمين الوسطي، وكانت اصغر عضوة برلمانية في ذلك الوقت نظرا لانها كانت في الثانية والعشرين من عمرها.⁶⁷

➤ وهذا الشكل (7) يوضح تمثيل النساء في البرلمان الفرنسي 2012 داخل الكتل الحزبية بين اليسار واليمين:



الشكل (7) من عمل الباحثة.

⁶⁶ Ibid.

⁶⁷ Christophe, Gueugneau, "the French parliamentary elections: the final results, the political map of France", MEDIAPART, Jun. 18, 2012, <https://www.mediapart.fr/content/french-parliamentary-elections-final-results-political-map-france>.

خلاصة تحليل الفصل

بحث هذا الفصل -الفصل الثالث من الدراسة- نظام الكوتا في مصر وفرنسا وتأثيره على التمثيل البرلماني للمرأة في كليتا الدولتين، حيث في المبحث الاول استعرضت الدراسة وضع المرأة في البرلمان بداية من تشكيل البرلمان الاول الذي جاء مباشرة بعد ثورة يناير في عام 2011 حيث ظهر في تلك الفترة تراجع ملحوظ في التمثيل البرلماني للمرأة المصرية مقارنة ب2010، يعود ذلك التراجع في تلك الفترة إلى عدة اسباب اولها صدور قانون بإلغاء نظام الكوتا الصادر في 2009 واستبداله بقانون ينص على وضع امرأة واحدة فقط في القوائم الحزبية دون تحديد موقعها مما جعل اغلب الاحزاب تضعها في اسفل القائمة حيث تتعدم فرص فوزها خاصة اننا قائمة منغلقة بالأساس. إضافة على الغاء نظام الكوتا 2009 واستبداله بآخر، جاءت الايديولوجية الفكرية المهيمنة على الحياة السياسية في تلك الفترة-الاخوان المسلمين- لنشر افكار مثل ان المرأة دورها الاساسي في المنزل واستبعاد المرأة من الحياة السياسية بشكل عام مما ادى الى تراجع نسب تمثيل المرأة الى 2% مرة اخرى. ثم قامت ثورة 30 يونيو وتم تغيير النظام والشروع في اقرار دستور جديد 2014 والتي كفل للمرأة حقوقا اكبر ونص على قانون كوتا جديد يطبق على نظام القائمة وبالرغم من اغفاله لتنظيم الترشيح على المقاعد الفردى الا انه ادى الى رفع نسب تمثيل المرأة في البرلمان المنتخب في 2015 الى 14.7% وتعتبر النسبة الاعلى في تاريخ الحياة النيابية المصرية لتمثيل المرأة. أما في المبحث الثانى الذى تناول الدولة الفرنسية حيث ان الوضع غير مرضى للنسويات الفرنسيات الا انه من ناحية التمثيل البرلماني للمرأة افضل بكثير من المجتمع المصرى خاصة في ظل اتباع قانون المناصفة ومحاولة تطبيقه بصورة افضل واقتران مخالفة القانون بعقوبات مالية مع العمل على تطوير الثقافة المجتمعية ونظرتها للمرأة حتى وصلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الفرنسى المنتخب عام 2007 الى 27%.

مما يوضح الدور الذى يلعبه نظام الكوتا في رفع معدلات التمثيل البرلماني للمرأة بجانب طبيعة النظام الانتخابى الذى تلعب دورا هاما في مدى فعالية تأثير ذلك النظام، خاصة في ظل عزوف بعض الاحزاب في المجتمعات العربية مثل مصر عن ترشيح نساء وعدم توافر الامكانيات الكافية لدى النساء للترشيح على المقاعد الفردى كمستقلات نظرا للعوامل الاجتماعية والمادية.

• الخاتمة:

لقد استعرضت الدراسة تأثير نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة بفرنسا على مدار الفترة من 2005 إلى 2010، حيث كما ذكر في الأدبيات السابقة ان تخصيص حصة من المقاعد البرلمانية للمرأة يعمل على زيادة نسبة تمثيلها خصوصا في المجتمعات العربية التي تعاني فيها المرأة من تهميش في شتى المجالات، لذلك جاءت الدراسة في صورة مقارنة لنرى نسبة التمثيل في دولتين مختلفين (مصر وفرنسا) تحت تأثير نظام الكوتا في ظل العوامل المجتمعية والثقافية والتي تساهم في تحديد مدى تأثير نظام الكوتا وضروريته للتمثيل البرلماني للمرأة. وقبل ان نستعرض اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة سنستعرض سريعا أهم النقاط التي تناولتها الدراسة في الفصول الثلاثة على النحو التالي:

حيث جاء الفصل الاول من الدراسة بعنوان "السلطة التشريعية والنظام الانتخابي في مصر مقارنة بفرنسا"، تناول ذلك الفصل هيكل السلطة التشريعية وتكوينها والقوانين التي تحكمها لمعرفة ماهية النظام او السلطة التي تسعى للمرأة الانضمام إليها وإدراك أهمية تمثيل المرأة في تلك المجالس نظرا لأهمية الدور وطبيعة الاختصاصات التي تقوم بها، ثم تناول ايضا هذا الفصل طبيعة النظام الانتخابي في كلا الدولتين نظرا لتأثير جوهر النظام الانتخابي على نسب تمثيل النساء في البرلمان وان هناك علاقة بمدى فعالية نظام الكوتا والنظام الانتخابي.

بينما الفصل الثاني كان بعنوان "أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة بفرنسا من 2005 إلى 2010"، فاستعرض هذا الفصل الظروف التاريخية التي ادت الى تطبيق نظام الكوتا ووضع النساء في البرلمان من حيث التمثيل في ظل نظام الكوتا وفي غيابه ايضا لإيضاح التأثير مع أيضا التغيرات التي وقعت في النظام الانتخابي المصري من التمثيل النسبي للفردى يوضح اكثر مدى اهمية نظام الكوتا، ثم قارنت تلك الاوضاع بأوضاع المرأة في فرنسا في المبحث الثاني للفصل بداية من نضال الحركات النسوية حتى إصدار ما يسمى بقانون المناصفة في 2001 وأثره على تمثيل المرأة في انتخابات 2002 ثم تطوره ليكون اكثر تأثيرا في انتخابات 2007.

في حين أن الفصل الثالث والأخير والذي جاء بعنوان "أثر نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في مصر مقارنة بفرنسا في الفترة (2011-2015)", فبحث هذا الفصل في مدى تأثير نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة في ظل التغيرات السياسية والفكرية التي شهدتها مصر واتجاهها نحو مزيد من الديمقراطية لتقارن في المبحث الثاني بفرنسا الدولة الديمقراطية نظرا للانتخابات البرلمانية التي تمت في 2012.

➤ **وبعد المرور على تلك الفصول والنظر فيما تناولته الدراسة وقامت به من بحث وتحليل نصل إلى أهم النتائج التي توصلت لها:**

أولاً: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان نظام الانتخابي يشكل فارقاً في نسب تمثيل النساء في البرلمان حيث يعمل نظام التمثيل النسبي على زيادة نسب تمثيل النساء في البرلمان بينما النظام الفردي قد يؤدي إلى تراجعها لذلك يتطلب وجود نظام الكوتا لحماية حقوق النساء في التمثيل البرلماني العادل، كما ظهر ذلك في مصر عند اتباعها نظام التمثيل النسبي في الثمانيات ثم الغاؤه واتباع النظام الفردي والذي ادى الى تراجع شديد في نسب تمثيل النساء حتى تطبيق نظام الكوتا.

ثانياً: أن نظام الكوتا يختلف من دولة لأخرى حسب قوانين تلك الدولة ودستورها والإطار الفكري والثقافي المهيمن على الدولة وشعبها كما يأتي التوجه الايديولوجي أيضاً كأحد العوامل التي تلعب دوراً في طبيعة وشكل نظام الكوتا المطبق في الدولة حتى انه يؤدي احيانا الى اختلاف نظام الكوتا داخل الدولة الواحدة وفقاً للظروف السياسية. وهذا ما اتضح حيث اختلفت فكرة نظام الكوتا بين مصر وفرنسا التي رفضت استخدمت مصطلح الكوتا متأثرة بالتوجه الليبرالي المتبع داخل الدولة والحركات النسوية لتستخدم ما يسمى "بقانون المناصفة" حيث ترى ان المرأة مثلها مثل الرجل يجب معاملتها بالمثل، هذا ما اختلفت فيه مصر والذي اختلف نظام الكوتا فيه من نظام مبارك الى نظام الاخوان والذي ظهر فيه الاثر الايديولوجي بشدة على تمثيل المرأة الذي تراجع تراجعاً ملحوظاً ثم ارتفعت نسب التمثيل مرة اخرى في عهد النظام الحالي والذي يسعى لتمكين المرأة اكثر واكثر من خلال ما ورد في دستور 2014.

ثالثا: وهو اهم ما توصلت اليه الدراسة ان نظام الكوتا يؤثر بشكل ملحوظ تأثيرا ايجابيا على نسب تمثيل المرأة فى البرلمان وهذا ما يدفع معظم دول العالم لتطبيقه، خاصة فى الدول التى تعاني منها المرأة من التهميش فترتفع أهمية نظام الكوتا ويصبح ضروريا أكثر. فى تلك الدول التى يتضح فيها تهميش المرأة مثل مصر جاء نظام الكوتا ليرفع نسب تمثيل المرأة فى البرلمان وهذا ما اتضح فى انتخابات 2010 و2015، لنجد ايضا انه فى ظل اتباع مصر نظام مختلط نجد ان النظام الذى ينظمه قانون الكوتا "القائمة الحزبية" ترتفع فيه نسب فوز النساء وتمثيلهم من خلاله فى البرلمان مقارنة بنسب تمثيلها من خلال النظام الفردي غير المنظم بقانون يخصص نسب محددة للنساء عليه "نظام كوتا"، كما يتضح ايضا ذلك فى فرنسا ولكنها اتبعت نظام لصالح المرأة بصورة اكبر بكثير وهو قانون المناصفة و حقق هذا النظام تأثيرا ايجابيا بصورة اكبر تدريجيا كما ظهر فى انتخابات 2012 مما جعل تمثيل المرأة فى فرنسا اعلى بشكل ملحوظ عما هو الحال فى مصر.

رابعا: وبعد المقارنة بين وضع المرأة البرلماني فى مصر مقابل وضعها فى فرنسا و قوانين الكوتا المتبعة فى كلا منهما والتى اوضحت تميز المرأة برلمانيا فى فرنسا سواء فى الاطار القانوني او الواقع الفعلي نظرا لارتفاع تمثيلها اكثر فأكثر مع التعديلات التى اتبعتها وتسعى لها الدولة الفرنسية، يتضح ايضا ان نظام الكوتا ليس الفاعل الوحيد فى تمثيل المرأة برلمانيا بل هو مرتبطا ومتأثرا بعوامل اخرى مثل التوجه الحزبي، الثقافة السياسية للناخبين، تمكين المرأة اقتصاديا والذى يلعب دورا هاما فى ترشحها وحملتها الانتخابية، توعية الاعلام والمجتمع المدني بأهمية تمثيل المرأة برلمانيا، كل تلك العوامل تؤثر على نسب تمثيل المرأة برلمانيا خاصة فى الدول العربية حتى فى ظل وجود نظام الكوتا لذلك يتضح الفارق بين مصر وفرنسا فى اتباع كلا منهما نظاما ومفهوما للكوتا بصورة مختلفة ومع سعي كلا الدولتين لتحسين وضع المرأة نجد ان هناك فجوة كبيرة بين تمثيلها فى البرلمان المصري مقارنة بالبرلمان الفرنسي خاصة فى الفترة (2011-2013) نظرا لاختلاف نظرة المجتمع للمرأة فى المجتمعات الغربية عن العربية والذى انتج مفهوم المناصفة فى فرنسا، ذلك المفهوم الذى يغيب كليا عن الثقافة المصرية.

• التوصيات:

فبعد عرض اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضح انه لابد من تقديم بضع توصيات تعمل على رفع نسب تمثيل المرأة برلمانيا في كلا الدولتين مصر فرنسا وعلى وجه الخصوص مصر من خلال العمل على زيادة كفاءة نظام الكوتا والحرص على تأثيره بصورة ايجابية وفعالة بالإضافة الى تجنب العوامل التي قد تؤثر سلبا ايضا على نسب تمثيل المرأة سواء تحول دون فوزها او إمكانية ترشحها بالإساس.

هكذا تتوجه تلك التوصيات إلى عدد من الجهات الفعالة في الحياة السياسية ومنهم من له سلطة صنع القرار أيضا:

1- توصيات قد تقوم بها الحكومة:

أن تسن الدولة قوانين رادعة لحماية المرأة من العنف ولحمايتها من كل تهديد وتضييق تتعرض إليه كنتيجة انخراطها في العمل السياسي، وتعديل القوانين التمييزية الخاصة بالأحوال الشخصية بما يضمن المساواة بين الجنسين داخل المجتمع لترسيخ أفكار المساواة وتغيير نظرة المجتمع للمرأة على انها مواطن درجة ثانية لا يحق له ان يتمتع بنفس حقوق الرجال، بالإضافة إلى اعداد برامج توعية وخطط لتشجيع النساء على الانخراط في الحياة السياسية.

كما السعي على قضاء اى سلوكيات تمييزية قد تعوق مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية عن طريق تصميم إجراءات انتخابية حساسة للنوع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال حوافز تشجيعية للأحزاب السياسية التي تنافس بنسب مرشحات عالية أو العكس فرض عقوبات مالية على الاحزاب التي لا ترشح عنها نساء وفقا للنسبة التي ينص عليها القانون مثلما في فرنسا. أو العمل على تخفيف التأثير السلبي للعامل الاقتصادي

على نسب تمثيل النساء بإلغاء مثلا فكرة إيداع المرشحين لمبالغ مالية كبيرة كودائع مما قد يقف حائل بين كثير من النساء خاصة مع ارتفاع معدل تأنيث الفقر .

2- توصيات بالنسبة للنظام الانتخابي:

فيما يخص النظام الفردي، يجب تطبيق عليه قانون كوتا محدد يسمح بالتمثيل العادل للمرأة، أما فيما يخص نظام القائمة فإنه يجب وضع المرأة في موقع متميز داخل القائمة يسمح لها بنسب فوز أو الاستفادة من النظام الفرنسي في تلك النقطة بوضع امرأة في القائمة بين كل رجلين، أو تخصيص عدد من المقاعد للمحافظة الواحدة على أساس ورقة الاقتراع، أو إعادة اللجوء مرة أخرى إلى نظام الكوتا الذي طبق في عام 2010، مع زيادة عدد الدوائر الخاصة بالمرأة.

3- توصيات للأحزاب السياسية:

نظرا للدور الهام والمحوري الذي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يخص ترشيح النساء والذي يؤثر بطبيعة الحال على نسب تمثيلهم في البرلمان، فلذلك يقع على الأحزاب دور في العمل على رفع نسب تمثيل النساء من خلال إنشاء صناديق دعم مادي للمرشحات داخل الأحزاب السياسية على سبيل المثال فمثل هذه الصناديق والدعم المادي سيساعدن على تنظيم حملاتهن، كما يمكن أيضا التعاون مع المؤسسات الإعلامية للتعريف بالمرشحات والتوعية بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة داخل البرلمان. بالإضافة أيضا الى ضرورة تدريب الأحزاب لكوادرها من النساء حتى يكونوا على خبرة ووعي سياسي كافٍ وخبرة تسمح لهم بالمنافسة في الانتخابات البرلمانية.

➤ رؤية مستقبلية:

- 1- في مصر: بعد الدور الذي لعبته المرأة في ثورة 30 يونيو و ارتفاع الوعي السياسي لدى الشعب عموما وبالاخص النساء بالإضافة إلى انتشار منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتحسين وضع المرأة والقضاء على التمييز ضدها وتمكينها سياسيا واقتصاديا، وفي ظل الدستور الجديد 2014 والذي يمنح المرأة حقوقا واسعة من المتوقع ارتفاع نسب تمثيل النساء اكثر واكثر في البرلمان والقضاء على النظرة النمطية ان الرجال هم الاقدر والاكثر كفاءة على ممارسة العمل السياسي.
- 2- في فرنسا: مع التعديلات الواقعة فيما يخص العملية الانتخابية خلال فترة 2007-2011، والسعي اكثر واكثر في تطبيق قانون المناصفة بأقصى درجة ممكنة، ومع التطور الملحوظ والتدريجي في نسب تمثيل النساء واهتمام الدولة الفرنسية بالنساء على وجه الخصوص وحقوقهم مما قد يؤدي الى ترجيح احتمالية أن تصل بالفعل نسبة النساء في البرلمان الفرنسي الى النصف بمرور الوقت.

قائمة المراجع

➤ مراجع باللغة العربية:

• مصادر أولية:

الوثائق:

- 1- " الباب الرابع", دستور فرنسا الصادر عام 8591 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008.
- 2- "قانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014", الجريدة الرسمية, العدد 23 (تابع), 5 يونيو 2014.
- 3- دستور جمهورية مصر العربية 2012.

• مصادر ثانوية:

(1) كتب:

- 1- بلقيس بدري وسامية النجار, الكوثة وانعكاساتها علي المشاركة السياسية للمرأة, (السودان: جامعة الأحفاد للبنات), يوليو 2013.

- 2- عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004).
- 3- مجد الدين عمر خمش، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999).
- 4- محمد غنايم، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة تأصيلية**، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014).
- 5- مصطفى كامل السيد، **نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية**، سلوى شعراوي جمعة (محرر)، في: **تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة: الفرص و الإشكاليات**، (القاهرة: مركز دراسات و استشارات الادارة العامة، 2000).
- 6- مليكة الصروخ، **المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية**، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2016).

2) دوريات علمية:

- 1- بحري دلال ، "النظرية النسوية في التنمية" ، **مجلة المفكر**، العدد 11، سبتمبر 2014، ص 1-4 ، متاح على: <http://fdsp.univ-biskra.dz/index.php/20>
- 2- رانيا كمال، "اتجاهات فكرية في النظرية النسوية"، **عود الند**، العدد: 86، تاريخ النشر: 25 مايو 2011، ص 1-15، متاح على <http://www.oudnad.net/spip.php?article860>.
- 3- صالح عبد الرازق فاتح، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2010"، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد الحادي عشر، 2014، ص 1-24، متاح على <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7192/1/D1114.pdf>
- 4- فريدة غلام، "دراسة بريطانية عن التمثيل السياسي للمرأة: الكوتا عامل حاسم"، **الحوار المتمدن**، 2004، العدد: 1044، ص 3-18، متاح على: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27923>.
- 5- المهدي الشيباني، "الأحزاب السياسية: إتفاهة سوسيولوجية"، **المجلة الجامعة**، العدد: 16، المجلد الاول، فبراير 2014، ص 1-12، متاح على <https://www.academia.edu/6800628>.
- 6- هائل نصر، "الجمعية الوطنية الفرنسية (المجلس النيابي)"، **الحوار المتمدن**، العدد: 1944، تاريخ النشر: 12 يونيو 2007، ص 3-25، متاح على <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99447>
- 7- وليد عبد الرحمن ومحمد عجم، "«كوتا» نسائية.. في برلمان مصر"، **الشرق الاوسط**، العدد 11616، سبتمبر 2010، ص 2-10، متاح على <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article>

3) الأطروحات العلمية:

- 1- بلقيس بدري وسامية النجار, الكوتا وانعكاساتها علي المشاركة السياسية للمرأة, "رسالة ماجستير", (السودان: جامعة الأحفاد للبنات), يوليو 2013.
- 2- لرقم رشيد, النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر, "رسالة ماجستير", (الجزائر: كلية الحقوق), 2005.
- 3- محمد فهيم درويش, السلطة التشريعية ماهيتها-تكوينها-اختصاصها, "رسالة ماجستير", (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2002).

4) المؤتمرات والأبحاث والتقارير:

- 1- "ملخص تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2012: عام الخروج الكبير للمرأة المصرية", المركز المصري لحقوق المرأة, يناير 2013, متاح على <http://ecwronline.org/arabic>.
- 2- ايمان بيبيرس, "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي", جمعية النهوض و تنمية المرأة, 2011, ص 2-43, متاح على http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf.
- 3- التقرير السنوي لحالة المرأة المصرية 2010, المركز المصري لحقوق المرأة, 2010, ص 2, متاح على <http://nwrcegypt.org>.
- 4- دعاء عبد العال, دينا وهبه, نوف سفاري, "المشاركة السياسية للنساء في مصر: أنماط تصويتهم في المرحلة اللاحقة على ثورة 25 يناير 2011", المعهد الدولي للسلام, 2014, متاح على http://www.ikhtyar.org/?page_id=20587.
- 5- عبدالسلام يحيى المحطوري, " الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية", مركز المرأة للبحوث و التدريب, 13 يونيو 2013.

5) الصحف:

- 1- آلاء محمد المصري, "دراسة ترصد دور المرأة تحت القبة في 50 عاما", الوفد, 24 يناير 2012, متاح على <https://alwafd.org>.

6) المواقع الإلكترونية:

- 1- " الحصص (الكوتا) القانونية", شبكة المعرفة الانتخابية, متاح على <http://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pca/pca03/default>.
- 2- "الانتخابات التشريعية في مصر", فرنسا في مصر "السفارة الفرنسية في مصر", 26 اغسطس 2010, <https://eg.ambafrance.org/>.

- 3- "المرأة فى السلطة التشريعية", الهيئة العامة للاستعلامات, 31 ديسمبر 2015, متاح على <http://www.sis.gov.eg/Story/116462?lang=ar>.
- 4- "انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ", مجلس الشيوخ الفرنسى, يونيو 2011, http://www.senat.fr/lng/ar/election_senateurs.html.
- 5- "مجلسا الشعب والشورى 2011: عن مجلس الشعب", انتخابات. مصر, 2012, <https://parliament2011.elections.eg/index.php/about-elections/13-2011-08-19-01-12-42>.
- 6- "نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم", نظرة للدراسات النسوية, 28 إبريل 2013, متاح على: <http://nazra.org/2013/04>.
- 7- أحمد أبوالحسن زرد, " النظام السياسى المصرى وتحولاته فى خمس سنوات (2011-2016)", الهيئة العامة للاستعلامات, 26 يناير 2016, <http://www.sis.gov.eg/section/7278/7371?lang=ar>.
- 8- أحمد أبوالحسن زرد, "تطور الحياة النيابية فى مصر", الهيئة العامة للاستعلامات, 5 أكتوبر 2015, <http://www.sis.gov.eg/section/325/7068?lang=ar>.
- 9- حماده محمد عطيه عبدالرحمن, " المشاركة السياسيه للمرأة فى البرلمان: دراسه مقارنة لدور المرأة فى البرلمان الاسرائيلى والمغربى", المركز الديمقراطى العربى, 26 فبراير 2016, متاح على: <http://democraticac.de/?p=28267>.
- 10- سعيد شحاته, "الانتخابات البرلمانية المصرية فى الميزان", اللجنة العربية لحقوق الانسان, 18 اغسطس 2007, متاح على <http://www.achr.eu/art225.htm>.
- 11- عاطف إسماعيل, "المرأة المصرية و واقع المشاركة", الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان, 20 مايو 2009, متاح على: <http://www.anhri.net/egypt/easd/2009/pr0521.shtml>.
- 12- عزيز وليد, " ماهية او مفهوم البرلمان", القانون الشامل, مايو 2015, متاح على: http://droit7.blogspot.com.eg/2015/05/blog-post_68.html.
- 13- هالة مرجان, "المرأة المصرية والمشاركة السياسية من يوليو 52 إلى 25 يناير: استعراض و استشراف مستقبلى", ماعات لسلام و التنمية وحقوق الإنسان, 22 ديسمبر 2011, <http://www.maapeace.org/old/node/3353.htm>.

➤ مراجع باللغة الإنجليزية:

Books: (1

- 1- Marilyn, Waring, **women's political participation**, (New Zealand: Auckland University of Technology, the institute of public policy, 2010), www.marilynwarig.com/130393_1_.pdf.

Tajali, Mona, & Hoodfar, Homa, "Electoral Politics: Making Quotas Work for Women", -2
(London: ISBN, 2011), p. 3-246, <http://spectrum.library.concordia.ca/973914/1/>.

Periodicals: (2

George, Tsebelis, & Jeannette, Money, "Bicameral Negotiations: The Navette System in -1
France", **British Journal of Political Science**, Vol. 25, No. 1, (Jan., 1995), p. 107-117,
<http://www.jstor.org/stable/194178>.

Gill, Allwood, & Wadia, Khursheed, "Increasing Women's Representation in France and -2
India" **Canadian Journal of Political Science**, Jun. 2004, vol. 37, no. 02, p.375-393,
<http://www.jstor.org/stable/25165646>.

Li-Ju, Chen, "Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies?", **The -3
European Journal of Comparative Economics**, vol.7, no.1, pp.1 -27.

Markus, Pausch, "What is political participation good for?", **Resistance Studies -4
Magazine**, Vol. 24, No.1, 2012, p. 1-27.

Pamela, Paxton, & Melanie, M., Hughes, "the increasing effectiveness of national gender -5
quotas 1990-2010", **Comparative legislative research center**, Vol. 40, no. 3, August
2015, p. 331-362, <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lsq.12079/abstract>.

Priscilla, Southwell, "Gender Parity thwarted? The Effect of Electoral Reform on Senate -6
and European Parliamentary Elections in France 1999-2011", **French
Politics**, 2013, vol.11, no.2, p.169-181,
<http://link.springer.com/article/10.1057%2Ffp.2013.4>.

Rainbow, Murray, "Was 2007 A landmark or letdown for women's political representation -7
in France", **Representation**, 3 April 2009, Vol. 45, no.1, p. 34-36.

Thesis: (3

Andreas, Kotsadam, & Mans, Nerman, **the effects of gender quotas in latin America -1
national elections**, "Master degree", university of Gothenburg, 2012,
https://gupea.ub.gu.se/bitstream/2077/28772/1/gupea_2077_28772_1.pdf.

Reports and papers: (4

“Egyptian women’s status report 2011”, **Egyptian center for women’s rights**, 24 -1
.March,2012, published on: <http://ecwronline.org/?p=4573>

“Elections in Egypt: 2015 house of Representatives elections”, **International Foundation** -2
for electoral systems, October 14, 2015, <http://www.ifes.org/faqs/elections-egypt-2015-house-representatives-elections>.

David, M., Faris, “Constituting institutions: the electoral system in Egypt”, **Middle East** -3
Policy Council, Jan 4, 2012, <http://www.mepc.org/constituting-institutions-electoral-system-egypt>.

ECWR’s research unit, “Egyptian women in 2015 parliamentary elections”, **Egyptian center** -4
for women’s rights, Feb. 17, 2016, <http://ecwronline.org/?p=6788>.

Nehad, Aboul, Komsan, &, ECWR Research Unit, “Egyptian Women’s Status 2010 report -5
March 2010, published on: 2010”, **Egyptian Center for women’s rights**,
<http://ecwronline.org/?p=4569>.

Stina, Larsrud, & Rita, Taphorn, “Designing for Equality: Best-fit, medium-fit and non- -6
favourable combinations of electoral systems and gender quotas”, **International Institute for**
Democracy and Electoral Assistance, 2007, p. 1-27,
<http://www.eods.eu/library/IDEA.Designing-for-Equality-PDF.pdf>.

Newspapers: (5

Bradley, hope, “Egypt’s complex electoral system”, **The National**, November 28, 2011, -1
<http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/egypts-complex-electoral-system>.

Kim, Willsher, “French elections: record number of female MPs not enough”, **The** -2
guardian, Jun. 18, 2012, <https://www.theguardian.com/world/2012/jun/18/french-elections-record-female-mps>.

Websites: (6

Christophe, Gueugneau, “the French parliamentary elections: the final results, the political -1
map of France”, **MEDIAPART**, Jun. 18, 2012, <https://www.mediapart.fr/content/french-parliamentary-elections-final-results-political-map-france>.

Priscilla, Lewis, Southwell, “Gender Parity Laws in France have been undermined by -2
electoral reforms”, **European Politics and Policy institute**, September 13th,2013,
<http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2013/09/13/>.